

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

# أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014- 2018)

الأستاذ المؤطر:

شهيدة عبد الله

من إعداد الطالبة :

شمومة فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ محاضر "أ"	بوظراف الجبالي
مشرفا ومقررا	جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ مساعد "أ"	شهيدة عبد الله
مناقشا	جامعة عبد الحميد بن باديس	أستاذ محاضر "أ"	بن زيدان الحاج

السنة الجامعية: 2018/2019

# كلمة شكر

قال الله عز وجل :

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقَالَ رَبُّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

"سورة النمل: الآية 19"

الشكر لله العلي القدير على النعمة التي أنعم بها علينا ، و الذي قدرنا على أن نصل إلى هذا المستوى

من العلم و المعرفة .

أشكر الأستاذ المشرف "شهيدة عبد الله" الذي رافقني في هذا البحث ، و الذي جنبته الكثير من

المتاعب.

كما لا يفوتني أم أتقدم بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

\_كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير\_

\_جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -

و أشكر جميع من ساهم من قريب من بعيد في إتمام هذا العمل .

# الإهداء

إلى الذي سقاني من أخلاقه وزودني من آدابه

أعظم الرجال، أبي

إلى روح أمي الطاهرة "رحمة الله عليها"

إلى إخوتي: لامية، سارة، وردة

إلى كل زملائي وزميلاتي

قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إلى كل عزيز وغالي في القلب لم يذكره اللسان.

# الفهرس

# الفهرس

الإهداء

الشكر و التقدير

I.....	الفهرس
IV.....	قائمة الأشكال
V.....	قائمة الجداول
1.....	المقدمة
8.....	الفصل الأول : مدخل عام لسعر الصرف
9.....	المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف
9.....	المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف ، خصائصه ، وأهميته
11.....	المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف ووظائفه
14.....	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديد
16.....	المبحث الثاني : ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف
17.....	المطلب الأول : ماهية سوق الصرف الأجنبي
18.....	المطلب الثاني : أنواع سوق الصرف والمعاملات التي تتم فيه
22.....	المطلب الثالث : وظائف سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف
24.....	المبحث الثالث : أنظمة أسعار الصرف والنظريات المفسرة له

- 24.....المطلب الأول: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف
- 31.....المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
- 36.....المطلب الثالث : نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف
- 41.....الفصل الثاني :الإطار المفاهيمي لتخفيض العملة و علاقتها بالميزان التجاري
- 42.....المبحث الأول :ماهية الميزان التجاري
- 42.....المطلب الأول : مدخل عام لميزان المدفوعات
- 45.....المطلب الثاني : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه
- 47.....المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري و ميزان المدفوعات
- 49.....المبحث الثاني : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة
- 50.....المطلب الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة
- 53.....المطلب الثاني : أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
- 55.....المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
- 53.....المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة
- 53.....المطلب الأول : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة
- 55.....المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات
- 56.....المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية

61.....	الفصل الثالث : التحليل النظري لأهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني.....
62.....	المبحث الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري و سياستها.....
62.....	المطلب الأول : التطور الحديث لتسعير الدينار.....
65.....	المطلب الثاني : أهمية تخفيض قيمة الدينار.....
66.....	المطلب الثالث :الأهداف الاقتصادية له.....
67.....	المبحث الثاني : أسباب وأهمية تخفيض قيمة الدينار.....
67.....	المطلب الأول : أسباب تخفيض قيمة العملة.....
67.....	المطلب الثاني : أهمية تخفيض قيمة الدينار.....
69.....	المبحث الثالث : التحليل النظري للميزان التجاري الجزائري.....
69.....	المطلب الأول : تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018.....
72.....	المطلب الثاني : التحليل الوصفي لأهمية تخفيض سعر الصرف على الصادرات و الواردات.....
77.....	المطلب الثالث : أهمية تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات وسعر الصرف.....
83.....	الخاتمة .....
85.....	قائمة المراجع و المصادر.....
	الملاحق.

قائمة الأشكال

والجداول

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	_ توازن سعر الصرف	(01-I)
36	_ الرسم البياني لخط تكافؤ القوة الشرائية	(02 -I)
63	_ تطور تسعيرة الدينار مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2014-2018)	(01-III)
70	_ تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2018)	(02-III)
72	_ تطور سعر الصرف ، سعر البترول ، و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014-2018)	(03-III)
77	_ منحني بياني يوضح أهمية تخفيض قيمة العملة بالنسبة للصادرات (2014-2018)	(04-III )
78	_ منحني بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات	( 05-III)
79	_ منحني بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على سعر الصرف	( 06-III)

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
63	_ تطور تسعيرة الدينار مقابل الدولار و الأورو (2014-2018)	(01-I)
70	_ تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2018)	(02 -III)
77	_ تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات في الفترة (2014-2018)	(03- III)
78	_ تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات في الفترة (2014-2018)	(04-III)
79	_ تحليل معدل نمو سعر الصرف	(05-III)

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

يلعب سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الاقتصادية الخارجية، التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، بحيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية بسبب استخدامه كأداة، أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدول من خلال تأثير على مكونات النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار ودرجة الانفتاح على التجارة الدولية، والتدفقات الرأسمالية، وتطور القطاع المالي.

فهو يعتبر من أهم الوسائل النقدية التي تحاول السلطة السيطرة عليها للتحكم في مجرى الاقتصاد الداخلي أو الخارجي، وقد تنعكس أهمية هذا الدور على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكلية، والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح أي منظومة اقتصادية، فعادة ما تحدد في الدول المتقدمة الإدارة الاقتصادية كأداة لاستقرار النمو، ومعدل التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، على عكس الدول النامية التي نجدها في معظم الأحيان تسعى إلى تقليص معدلات التضخم، وتحسين وضع ميزان التجاري كهدف رئيسي لسياسة سعر الصرف.

إن تخفيض قيمة العملة يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة أسعار الصرف، وذلك لأن سعر الصرف هو الذي يحدد قيمة العملة، حيث غالبا ما يكون انخفاضا باعتبار أن تخفيض قيمة العملة هي الأكثر تداولاً نظرا لأثارها الهامة والمتعددة على الاقتصاد بالرغم من الانعكاسات التي تؤثر على الأشخاص الاقتصادية، والاقتصاد القومي ككل، حيث يعد موضوع تخفيض العملة من الأمور التي تحظى بأهمية على صعيد الدول النامية كانت أم متقدمة، لما لهذا المفهوم من أثار ونتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأساسية لعل من أبرزها تأثيرها على الميزان التجاري للدولة.

وكذلك ترجع أهمية تخفيض قيمة العملة في البلدان تحدث فيها أزمات اقتصادية تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي المتمثل في عجز ميزان المدفوعات، فعملية تخفيض قيمة العملة قد تهدف إلى تقليص

العجز في ميزان المدفوعات ، وبالتالي في ميزان التجاري باعتباره أحد مكونات ميزان المدفوعات الذي يؤثر بشكل كبير على المتغيرات العملة سواء كان رفع أو خفض.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بمراحل مختلفة في تطوره حيث انتهجت الدولة نظام التخطيط في بدايات نشأتها وفي مرحلة التسعينات والتي تعتبر من أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري بدأ واضحا اتجاهه نحو اقتصاد السوق ، وذلك لمواجهة المشاكل التي عرفت نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية بداية من سنة 1986 ، فمن خلال اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز ميزان المدفوعات ، مع مديونية كبيرة امتصت نسبة كبيرة من عوائد الصادرات مقابلة أعباء الدين الخارجي إلى الاختلال الداخلي في الموازنة العامة للدولة ، مما استدعى إلى إصلاحات في السياسات المالية والنقدية ، وحتى التجارية فبدأ بتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف الدولة والذي ليس بالأمر الهين ، و السهل حيث شهد الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا وصولا لسنة 1992 مما جعل السلطة النقدية تتبع سياسة التخفيض في سنة 1994 بناء على قانون النقد والقرض ، ومنذ ذلك الوقت خضعت العملة الوطنية لنظام الصرف المعموم المدار.

مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها ، والتي يمكن صياغتها على

النحو التالي :

ماهي أهمية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، وما واقع ذلك على الاقتصاد الوطني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بصياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

1. ماهي النظريات المفسرة لسعر الصرف ؟
2. المقصود بتخفيض قيمة العملة و ماهي التغيرات التي تطرأ عليها ؟
3. ماهية العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري ؟
4. ماهي أهمية قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري ؟

## 1. فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة، وحتى نستطيع الإلمام بكل جوانب الموضوع ، ونستطيع الإجابة على كل الأسئلة ذات الصلة بالموضوع قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1. نظريات سعر الصرف هي النظريات التي تفسر سبب ارتفاع و تخفيض قيمة العملة .
2. ساهمت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في انخفاض حصيلة الواردات في الميزان التجاري ، وتحسين أداء الصادرات .

## II. تحديد إطار البحث:

يتناول البحث دراسة وتحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 ، وتمت دراستنا بالاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها البنك الجزائري، بالإضافة إلى الإحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أو الديوان الوطني للإحصاء لمعرفة أثر وأهمية تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات الجزائرية .

## III. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب ودوافع اختيار الموضوع في النقاط الرئيسية التالية:

1. يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو الاقتصاد النقدي والبنكي .
2. الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع ومعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري .
3. يعتبر موضوع التغيرات في أسعار الصرف للعملات من بين المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام المتخصصين في الاقتصاد النقدي.
4. دراسة وصفية تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر وأسباب تخفيض الدينار الجزائري .
5. محاولة دراسة أهمية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر.

#### IV. أهمية البحث :

##### أولاً : الأهمية العلمية

كإثراء للمكتبة الجامعية ، و تنمية للمعرفة الذاتية .

##### ثانياً : الأهمية الاقتصادية

دراسة الواقع الاقتصادي بالجزائر الذي يشهد تدهور على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة التبعية المطلقة لقطاع المحروقات ، و التأثير السلبي على قيمة الدينار الجزائري .

#### V. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية :

1. تقديم إطار نظري حول سعر الصرف العملة وأهم النظريات المحددة له و مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة .
2. تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين تخفيض الدينار الجزائري و تتبع أثر ذلك على الميزان التجاري .
3. معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تتبع أهمية ذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

#### VI. المنهج و الأدوات التي المستخدمة في البحث:

حتى نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة و نختبر صحة الفرضيات من عدمها،اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي يتجلى في وصف النظريات المحددة لأسعار الصرف و سياسة تخفيض قيمة العملة وتم استخدام المنهج التاريخي ، و الذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف و سياسته.

(1) هجيرة عبد الجليل: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-<sup>1</sup>:

تهدف الدراسة محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري وذلك معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر الصرف .

واستخدمت مجموعة من الأدوات التحليلية المالية التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فتمت معالجة بواسطة الأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

وقد خلصت الدراسة على أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات سعر الصرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري ، وإلى أنه توجد علاقة سلبية بين سعري صرف الأورو والدولار ، ولرصيد الميزان التجاري الجزائري .

(2) حنان لعروق: سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-<sup>2</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين التغيرات أسعار الصرف و التوازن الخارجي خاصة على الحساب الجاري ، وإبقاء الضوء على الآثار المختلفة سياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في بلد يسير في طريق النمو و منفتح على العالم الخارجي كالجزائر .  
واستخدمت المنهج الاستقرائي من خلال استقراء مجموع الدراسات المتعلقة بالموضوع ، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جملة من الإحصائيات ، و البيانات و استخدمت المنهج الإحصائي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى .

<sup>1</sup> - عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص - مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، دفعة 2012\_2013 .

<sup>2</sup> - حنان لعروق ، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003-2004.

وقد توصلت إلى أن سياسة سعر الصرف لم يكن لغرض القضاء على اختلال التوازن الخارجي، وإنما لتهيئة اقتصادها لدخول إلى الاقتصاد العالمي و مواكبة تطوراته ، خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف مرنة ، وكانت الجزائر واحدة من هذا الدول بقيامها بالتغيير التدريجي لسياسة الصرف.

### 3) صحراوي سعيد: محددات سعر الصرف دراسة قياسية نظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر<sup>3</sup>:

تهدف الدراسة إلى توضيح ما إن سعر الصرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات لا محلية و لا أجنبية أسعارو المترجم لذلك في وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ، وأنظمتة و المنهج التحليلي و الاستنباطي لتوضيح أهم النظريات ، واستخدام الأساليب الإحصائية و القياسية المناسبة من أجل اختبار الفرضيات.

وتوصلت إلى أن النماذج النقدية ترى و هي العرض النقدي النسبي، معدل التضخم النسبي ، فإن المتغير الحقيقي يتمثل في الدخل النسبي ، غير أن أثر هذا الأخير يتدفق من خلال قنوات نقدية و توصلت أيضا إلى أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الدينار الجزائري و مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر.

### VIII. خطة و هيكل البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث ، و اختبار الفرضيات ، و تحقيق أهداف الدراسة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة، فصلين نظريين ، و فصل تطبيقي ، و خاتمة .

**الفصل الأول :** جاء بعنوان مدخل عام لسعر الصرف (سياسته ، أنظمتة ، نظرياته ) و قد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تضمنت عموميات حول سعر الصرف و ماهية السوق الأجنبي و مختلف الأنظمة التي يعتمد عليها سعر الصرف و النظريات المفسرة له .

<sup>3</sup> - صحراوي سعيد " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص -مالية دولية ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان ،الجزائر،2009-2010.

الفصل الثاني : فقد تضمن الإطار النظري لأهمية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، والنظريات  
المفسرة لهاته السياسة.

الفصل الثالث: سنقوم بدراسة أهمية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري ، وسياسة  
تخفيض قيمة الدينار الجزائري أسبابها و مراحل تخفيضها.

الفصل الأول :

مدخل لسعر الصرف

## الفصل الأول :

### مدخل لسعر الصرف

#### مقدمة الفصل :

إن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع، والخدمات ، و رؤوس الأموال، و بذلك فإن أي دولة و بحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة، فهي إذا بحاجة إلى طريقة لتسهيل عمليات التبادل الدولي، و ذلك بسبب اختلاف العملات فيما بينها.

إن أهمية سعر الصرف تبرز في كيفية تحديده ، و معرفة تغيراته المستقبلية . و لقد اختلفت الآراء

و النظريات في تفسيره ، و تحديد مؤشرات على المدى الطويل و القصير .

لذلك سنقوم في هذا الفصل بعرض الإطار المفاهيمي لسعر الصرف أي تعريفه ، و أهميته ، و أنظمتة و النظريات المفسرة له ، و أهم العوامل المؤثرة فيه و قد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف .

المبحث الثاني : ماهية سوق الصرف الأجنبي و سياسة الصرف .

المبحث الثالث : أنظمة الصرف و النظريات المفسرة له .

## المبحث الأول : عموميات حول سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم مقومات التجارة الخارجية في تسوية المدفوعات الدولية، حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند القيام بالمبادلات التجارية ما بين الدول، ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد الذين ينتقلون إلى بلد آخر فهم بحاجة إلى للنقد الأجنبي، وهنا يجدون أنفسهم أمام عمليات الصرف

### المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف، خصائصه، وأهميته

تعددت مفاهيم سعر الصرف، وذلك لخصائصه المتعددة، والمميزة التي تتجلى في أهميته الكبيرة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

#### الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه "سعر عملة بعملة، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين سلعة و الأخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"<sup>1</sup>.

كما يعرف سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"<sup>2</sup>.

وفي مفهوم آخر يعرف سعر الصرف على أنه "السعر الذي تتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى"<sup>3</sup>.

ومنه يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه أداة الربط بين الاقتصاد المفتوح، وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف، والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها، حيث

يتمثل دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ربط

<sup>1</sup> - مجدي محمد شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دارالجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 244.

<sup>2</sup> - سمير فخري نعمة "العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات"، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 15.

<sup>3</sup> - محمد أحمد السريبي، "التجارة الخارجية"، الدارالجامعية، مصر، 2009، ص 246.

بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ،فمثلا يتم التعبير عن سعر الدينار الجزائري إزاء الدولار :

$$1 \text{ دولار أمريكي} = 119 \text{ دينار جزائري}$$

أي أن واحد دولار يتم تحويله ب119 دينار جزائري وهو يمثل أيضا عدد الوحدات التي تدفع مقابل الحصول على وطنية ،فيمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو :

$$1 \text{ دينار جزائري} = 0.0083 \text{ دولار أمريكي}$$

### الفرع الثاني : خصائص سعر الصرف

هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف تتمثل فيما يلي:

(1) المقاصة : هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق،

و الديون معا الناتجة عن التجارة المنظورة .

و أيضا المقاصة هي عملية صرف تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين ، وتتم تسوية المعاملات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون ويحدد سعر الصرف بين دولتين قبل فتح حساب المقاصة غير كاملة أي عدم تساوي ديون الدولة و حقوقا قبل الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفق للقواعد التي يتفق عليها الطرفان .

(2) المضاربة : المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح ، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق

السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين ، أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض ، وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع ، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات .

(3) التغطية : التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف ، وهي عملية التأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عند القيام بعملية الصرف الآجلة .

### الفرع الثالث : أهمية سعر الصرف<sup>1</sup>

يشق سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم ، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة وبين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي ، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول ، وفي نفس الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الاقتصاد على التنافسية ، وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي .

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع ، بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج ، وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية ، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته .

فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول ، وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج في مجال الإنتاج ، العمالة والنمو بشكل عام . ومن أخطر الأسعار إذا تم استخدامه بشكل سيء أو غير مرضي ، يؤدي إلى زيادة تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات على الاقتصاد في كامل جوانبه .

---

<sup>1</sup> -زهرة بن بركة ، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر- " ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تطبيقي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة ،2007 ،ص3.

## المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف ووظائفه<sup>1</sup>

يتميز سعر الصرف بالعديد من الصيغ والوظائف المختلفة التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب .

### الفرع الأول : أشكال سعر الصرف

من بين الصيغ التي يأخذها سعر الصرف نذكر ما يلي :

#### ✓ سعر الصرف الاسمي :

يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان، ويتحدد سعر الصرف الاسمي، بالاعتماد على قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، خلال فترة زمنية معينة، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المعاملات الرسمية أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية وبالتالي يتم استخلاص وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت<sup>2</sup>.

إضافة إلى هذا فإن سعر الصرف الاسمي يتحدد من طرف السلطة النقدية والمتعامل به دوليا في مختلف التعاملات الدولية، وبذلك فهو لا يمتلك القوة الشرائية للعملة الوطنية .

#### ✓ سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية الأزمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ومحسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالاتي :

$$Er = En \times P / P^*$$

حيث أن :

<sup>1</sup>- صحراوي سعيد، " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص -مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص ص 9-11.  
<sup>2</sup>-عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 103.

Er : سعر الصرف الحقيقي

En: سعر الصرف الاسمي

P: سعر السلعة بالعملة المحلية

P\* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

وبناء على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي .

### ✓ سعر الصرف الفعلي<sup>1</sup> :

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى<sup>2</sup>.

وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية .

### ✓ سعر الصرف التوازني<sup>3</sup> :

هو سعر الصرف المتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي ، وبالتالي وسعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة ، إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض ، والطلب

---

<sup>1</sup>-نور الدين معروف ،"دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، دفعة 2010/2011، ص5.  
<sup>2</sup>- "إضاءات مالية مصرفية " ، نشرة توعوية اقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت ، العدد الثاني عشر ، جويلية 2011، ص4.  
<sup>3</sup>-صالح أويابة ، "أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، عهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،المركز الجامعي غرداية ، دفعة 2010/2011، ص19.

عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة، و الكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة، و حركات رؤوس الأموال غير العادية .

وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل السعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات .

### الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف<sup>1</sup>

يقوم سعر الصرف بمجموعة من الوظائف، سنلخصها كما يلي :

- وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العلمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العلمية .
- وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع الصادرات .
- و من جانب آخر، يمكن لسعر الصرف أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية . في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف ملائم لتشجيع إيرادات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.
- وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم .

<sup>1</sup> - صحراوي سعيد ، " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر" ، مرجع سبق ذكره ، ص

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكيفية تحديد

الفرع الأول :العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في سعر العملة إلى عوامل فنية و عوامل اقتصادية.

#### ✓ العوامل الفنية<sup>1</sup>

\_ ظروف السوق النقدي و ظروف المتعاملين فيه .

\_ العرض و الطلب على العملات الأجنبية .

\_ التغيرات التي تطرأ على أسواق المال الأخرى و السوق النقدي .

\_ خبرة المتعاملين و أوضاعهم ،بالإضافة إلى القدرات التفاوضية و الأساليب المستخدمة من طرفهم تؤثر بشكل

كبير على اتجاه أسعار العملة .

\_ الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة .

\_ مدى الحاجة للعملة المطلوبة و مدى التنوع فالعمليات ،فكلما زادت الكمية المطلوبة من عملة معينة يزيد

سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

#### ✓ العوامل الاقتصادية<sup>2</sup>:

\_ الظروف الاقتصادية للبلد .

\_ حالة ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للبلد .

\_ سوق الاستيراد و التصدير.

<sup>1</sup>-موسى سعيد مطرو آخرون ،"التمويل الدولي"، دار الصفاء للنشر و توزيع ،عمان ،الأردن ،2008، ص49.

<sup>2</sup>-سعود جايد مشكور العامري،"المالية الدولية"، دار الزهران للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2008، ص ص 148/149.

\_ القروض الدولية و المساعدات الخارجية .

\_ السياسات الضريبية و أسعار الفائدة .

\_ الدورات الاقتصادية .

\_ حرية تحويل رؤوس الأموال للخارج .

\_ الأحداث و الظروف السياسية .

الفرع الثاني : كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين :

(1) تدخل السلطة النقدية : تتدخل السلطة النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملةها الوطنية . وفقا

لتعليمات محلية أو دولية، مثلا كتدخل صندوق النقد الدولي، وقد تم استخدامه بصورة خاصة من

قبل الإتحاد السوفيتي سابقا ، و البلدان الاشتراكية المتحولة حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة

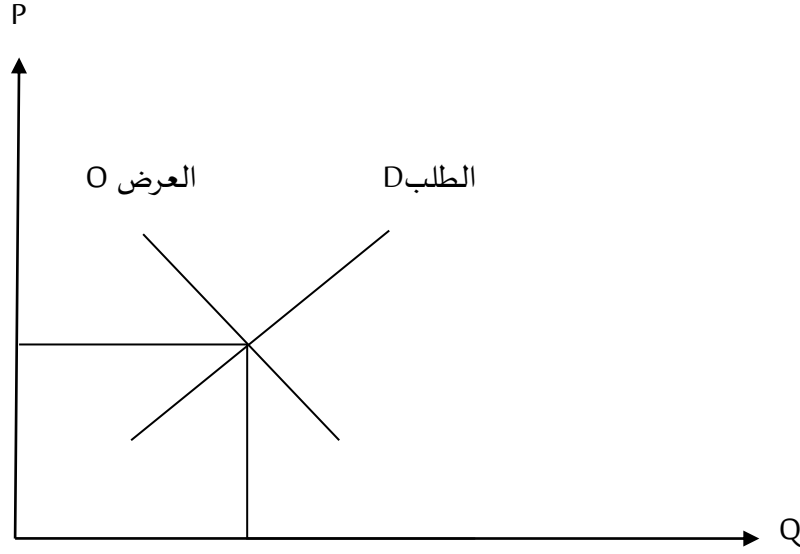
الاقتصادية المركزية لكل هذه البلدان .

(2) عن طريق آلية العرض و الطلب : يعد العرض و الطلب المحددان الأساسيان لسعر العملة، فهناك

علاقة عكسية بين قيمة العملة و الكمية المطلوبة منها و علاقة طردية بين قيمة هذه العملة و الكمية

المعرضة .

## الشكل رقم (1-01) : توازن سعر الصرف



المصدر: محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي المعتمق"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص108.

يمثل المنحنى D : منحنى الطلب ، ووفق لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية ، والكمية المطلوبة منها .

يمثل المنحنى O : منحنى العرض ، ووفق لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المعروضة منها .

أما النقطة E أي عند تقاطع منحنى العرض و الطلب عن سعر التوازن ، وهذا معناه أن كمية الطلب على العملة هي نفس الكمية المعروضة .

### المبحث الثاني : ماهية سوق الصرف الأجنبي و سياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد ، وبالتالي فهو سعر حساس جدا ، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات المتوقعة في الاقتصاد ، ولهذا فإن سعر الصرف يتغير يوميا بل على مدار الساعة ، فيعرف السوق الذي تتم فيه المعاملات التجارية الدولية ، والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف ، بسوق الصرف

الأجنبي، وفي هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية .

### المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف المكان الذي تجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعا وشراء، فهو ليس كغيرها من الأسواق المالية والتجارية، إذ أنه ليس محددًا بمكان معين يجمع البائع والمشتري، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أجهزة التواصل الحديثة داخل غرف التعامل بالصرف الأجنبي فهو يلعب دورًا أساسيًا في مجمل العلاقات الاقتصادية خاصة المالية .

ويمكن تعريفه أيضًا على أنه الوسيط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك ببيع وشراء العملات، ويمثل سوق الصرف الأجنبي في أي بلد الذي تباع وتشتري فيه العملة الوطنية بالعملات الأجنبية<sup>1</sup>.

وتقوم هذه الأسواق بوظيفة أساسية وهي تحويل الأموال إلى قوة شرائية لها من قطر ما بعملة معينة إلى قطر آخر بعملات أخرى، هذا إضافة على وظائف أخرى تتمثل في تسوية المدفوعات الدولية وعمليات التحكيم والموازنة والتغطية .

ومن أهم مميزات سوق الصرف الأجنبي عن غيره من الأسواق المالية نذكر:

- أنه سوق لا إطار مادي ولا زمني له ، مثلما هو الحال في سوق الأوراق المالية بل يتم التواصل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة وفي أي وقت .
- حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية، مما يرفع من درجة مخاطر الاستثمار فيه، ولعل أهمها هي تقلبات أسعار الفائدة ، مخاطر السيولة ، ومخاطر الائتمان .

ويشتمل سوق الصرف الأجنبي على العناصر التالية<sup>1</sup>:

---

<sup>1</sup>- أمين زكي "الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)"، اثناء لنشر والتوزيع، 2010، ص259.

• البنوك التجارية: وهي التي تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية للمستخدمين التقليديين التجاري والمضاربين .

• المستخدمين التقليديين : وهم المستوردين و المصدرين، و السواح، و المستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية . و ذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجاري و المضاربين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن الأرباح قصيرة الأجل .

• السماسرة: وهي المشاريع التي تتعامل بالعملات مع البنوك التجارية بمبالغ مالية .

• البنوك المركزية : تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على قيمة عملاته، وعلاقتها مع العملات الأخرى .

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف و المعاملات التي تتم فيه

تختلف أنواع أسواق الصرف حسب نشاطاتها و سرعة أدائها ، كما تختلف المعاملات التي تتم فيه

الفرع الأول: أنواع سوق الصرف

هناك نوعان من سوق الصرف الأجنبي و ما أسواق الصرف الفورية أو العاجلة ، و أسواق الصرف للأجلة :

(1) أسواق الصرف العاجلة: يمكن تعريف سوق الصرف العاجلة على أنها: السوق التي تتبادل فيها

عروض و طلبات العملات الأجنبية يمكن معالجتها في المراكز المالية الأخرى مثل لندن، باريس نيويورك

، طوكيو... الخ<sup>2</sup> .

بحيث تعد أسواق الصرف العاجلة الأكثر شيوعا في أسواق الصرف الأجنبي ، وهي غير مؤطرة جغرافيا

بالإضافة إلى أنها تعمل باستمرار ، و تعكس مختلف أسعار الصرف المتداولة فيها آثار القوى الاقتصادية في

العالم بالإضافة إلى جانب سعي السلطات النقدية حصر تقلباتها في المجال المحدد وفقا للاتفاقيات الدولية .

<sup>1</sup>-صحراوي سعيد، نفس المرجع ، ص ص 39-41 .

<sup>2</sup>-زراعة محمد ، "اثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر" ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2016، ص 20.

كما تعكس هذه السوق تطورات العملات الصعبة في العالم كما أنها تمتاز بسهولة التداول و كبر الحجم المالي نسبة إلى حجم المبادلات في سوق الصرف .

تتميز سوق الصرف العاجلة بالخصائص التالية<sup>1</sup>:

- تداوم الأسواق العاجلة نشاطها على مدار 24 ساعة بدون انقطاع، وذلك راجع إلى اختلاف التوقيت الزمني بين المراكز الدولية المختلفة .
- تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل التأثير على مستويات العرض و الطلب على العملة من خلال بيع و شراء العملات ، و بالتالي التأثير على سعر الصرف سواء كان بالرفع أو الخفض .
- تعمل أسعار الصرف في ظل وجود سعر الصرف العاجل الرسمي .
- تنقسم السوق العاجلة إلى سوقين ، السوق الرسمية و السوق الموازية .
- تحتوي السوق العاجلة على أكبر جزء من التعاملات في السوق الأجنبية .

## (2) أسواق الصرف الآجلة :

هو عبارة عن سوق لبيع و شراء العملات الأجنبية وفق المعاملات الآجلة و التي يقصد بها الاتفاق الحالي لبيع أو شراء كمية محددة من العملة الأجنبية في موعد محدد آجلا ، على أن يتم الدفع على أساس معدل الصرف الحالي و هو ما يسمى بالسعر الآجل.

يمكن تعريف سوق الصرف الآجل على أنه السوق التي تمثل جزءا من السوق الأجنبي، بحيث تشير إلى الإطار المؤسساتي الذي يباع و يشتري فيه النقد الأجنبي، بغرض التسليم في المستقبل بسعر متفق عليه حاليا. العقد و السعر الآجلان يمكن إعادة التفاوض عليهما عند حلول تاريخ الاستحقاق<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>-زرافعة محمد ، نفس المرجع ، ص21.

من خلال التعريف يظهر لنا أن أسواق الصرف الآجلة تسمح بتحديد سعر تبادلي للعملات الأجنبية، بين البائع والمشتري في فترة مستقبلية، والغرض من وراء هذه العملية وتثبيت الأسعار الآجلة وبالتالي العمل على تفادي أخطار الصرف المختلفة .

هناك أنواع للعقود الآجلة وهي عقود لفترة شهر واحد ، ثلاثة أشهر، إثني عشر شهرا ، أما أكثرها استخداما فهي العقود المتوسطة المدى ( ثلاثة أشهر أو ستة أشهر غالبا ) في حين يتضاءل استخدام العقود طويلة المدى نظرا لارتفاع حالة عدم اليقين فيها.

تتميز العمليات الآجلة للعملات الأجنبية كذلك بأنها تتم مباشرة بين البنوك أو عن طريق الوسطاء، كما أنه لا يوجد سعر آجل رسمي ولا تتدخل البنوك المركزية في هذه السوق وهو الأمر الذي يؤدي إلى تزايد وتيرة عمليات المضاربة ، إضافة إلى أن الأسعار الآجلة لا تسعري في البورصة .

#### الفرع الثاني : المعاملات التي تتم أسواق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>

هي عبارة عن العمليات التي يقصد بها الحصول على عملات أجنبية أو التخلص منها ، وأغلب هذه العمليات تتم لأغراض التجارة أو لرأس المال ، وهي تتخذ صور البيع أو الشراء فورا ، وهذا ما يسمى بالصرف العاجل ، غير أن هناك عمليات أخرى فحين يتم البيع أو الشراء لأجل فتسمى عمليات الصرف الآجلة ويتم لغرض المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار في الأسواق المختلفة وتسمى العمليات عندئذ بالتحكيم .

#### (1) العقود المستقبلية وعقود الخيار:

في سنة 1972 كانت البدايات الأولى للتداول من قبل سوق النقد الدولي بشيكاغو، وتمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة تتراوح ما بين سنة إلى سنتين وذلك بسعر معين يحدد في المزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم ، ويطلق على الأسواق التي تتم فيها هذه العقود

بأسواق المستقبلية حيث تتم فيها الصفقات في مناطق جغرافية معينة مثل شيكاغو، لندن سنغافورة ، كما تعتمد على المحددات اليومية للتقلبات في أسعار الصرف .

أما عقود الخيار فقد بدأ العمل بها عام 1982، بحيث يستطيع الأفراد و الشركات و البنوك شراء خيار الصرف الأجنبي (أي أي عملة أجنبية قوية المصنفة في سلة العملات كالدولار، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني . . . الخ ) ، تنقسم عقود الخيار إلى :

خيار الشراء : ويقصد به خيار المشتري في شراء مبلغ معين من عملة معينة محددة خلال فترة زمنية معينة وتاريخ استحقاق محدد.

خيار البيع : هو خيار البائع في بيع مبلغ معين من عملة معينة بسعر محدد في تاريخ محدد أو فترة زمنية معينة.

الخيار الأمريكي الذي يمكن تداوله في أي وقت بداية من تفعيل العقد إلى غاية انتهاء المدة الزمنية ، أما الخيار الأوروبي فلا يمكن تداوله حتى يحين الوقت المتفق عليه .

## (2) مقايضة العملة :

وهي عملية البيع الفوري للعملة المرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة ، فمثلا لنفرض أن بنك وطني تسلم مبلغ مليون دولار اليوم وذلك لحاجته إليه خلال ثلاثة أشهر، ولكنه في نفس الوقت بحاجة إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية ، فهنا بمقدور هذا البنك أن يقايض المبلغ المذكور بالأسهم الأجنبية في السوق الآجل و استلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين ، وهكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي و الفرق بين السعر الفوري و الآجل من خلال مقايضة العملة .

إضافة إلى ذلك توجد مقايضات آجلة -آجلة و تختلف عن النوع السائد المذكور في كونا تشتمل مقايضة أصل المبلغ وليس مجرد مقايضة العوائد المكتسبة منه .

### (3) التحكم بالفائدة<sup>1</sup>:

وتشير على التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد مالية عالية من الخارج، وتنقسم على نوعين:

- (أ) تغطية التحكم بالفائدة: ويقصد بها تغطية مخاطر الاستثمار بالعملة الأجنبية في الخارج، فحينما تنتقل الأموال دولياً للحصول على مزايا أسعار الفائدة المرتفعة في المراكز النقدية الأجنبية نتيجة لاحتمال انخفاض قيمة العملة الأجنبية خلال فترة الاستثمار هذه مما يستوجب.
- (ب) عدم تغطية التحكم بالفائدة: ويقصد به عدم تغطية مخاطر الصرف الأجنبي كما هو في الحالة الأولى.

تعد عملية التحكم بالفائدة مهمة للعديد من الأطراف مثل تجار السلع والخدمات الذين يرغبون في تغطية خطر الصرف بين وقت الشراء والبيع، ووقت دفع قيمتها، والمضاربون على العملات هم الذين يمكنهم استخدام سوق الصرف الآجلة للتحكم في تقلبات سوق الصرف الفوري.

#### المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل على وظائف أخرى تتمثل في:

#### (1) تحويل القوة الشرائية بين الدول:

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة لأخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرقية بدلاً من البريد وعن

<sup>1</sup> -مجمدي محمد شهاب، مرجع سابق، ص 248.

طريقه يصدر احد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب<sup>1</sup>.

### (2) تقديم الائتمان للزعم للتجارة الخارجية :

ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان ، فعندما يقوم البنك بفتح الاعتماد الأجنبي عنده أكثر من الودائع لديه ، فإنه يكون قد منح ائتمان لتمويل التجارة الخارجية.

### (3) تغطية مخاطر الصرف :

حيث يقوم الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية ، ذلك أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن فإن أي شخص عليه القيام بدفع أي مبالغ مالية بعملة أجنبية في تاريخ لاحق سيتعرض لمخاطر ، إذ أنه سوف يتوجب علي دفع أكثر مما هو متفق عليه أو يتسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية . ويمكن تغطية هذه المخاطر في الصرف الأجنبي خلال عملية التغطية و عادة ما تتضمن اتفاق على شراء و بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم عادة ما تكون ثلاثة أشهر من تاريخ .

### المبحث الثالث : أنظمة أسعار الصرف و النظريات المفسرة له

نظام الصرف هو الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف ، والآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات ، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما : المرونة في سعر الصرف و القيود على استخدامها ، إذ أن التحولات الاقتصادية السريعة أدت إلى ظهور العديد من الأنظمة و ذلك تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية التي تفرض على الدول إتباع سياسات معينة قصد تحقيق استقرارها .

<sup>1</sup>-محمد احمد سريبيتي ، "التجارة الخارجية " ، نفس المرجع، ص249.

## المطلب الأول: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف

بما أن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب و العرض على الصرف الأجنبي ، وبالتالي في تحديد سعره .تختلف في اختلاف نظام الصرف السائد و الذي يعرف بمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطاتو المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي ، يمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي ، يمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكال المختلفة لأسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة ، نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة ، نظام أسعار الصرف الحرة. نظام الرقابة على الصرف ، و نظام استقرار أسعار الصرف .

### 1) نظام الصرف الثابت (تحديد سعر الصرف في ظل نظام قاعدة الذهب )

تطلق قاعدة الذهب على النظام الذي يتم بمقتضاه ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيه ، بوزن معين من الذهب و على هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب و العملات الوطنية للدول المختلفة المشترطة من هذا النظام . ولذلك فإن هذه القاعدة تعتبر أساس ما يسمى بنظام أسعار الصرف الثابتة ، و يترتب عن احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها، مقومة بذهب أن يحقق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض<sup>1</sup> .

يقوم هذا النظام على مجموعة من الأسس أهمها :

- أن كل عملة معرفة بوزن معين من الذهب .
- يمكن تحويل الورقة النقدية إلى ذهب عند سعر التعادل .
- تقوم العلاقة بين كل العملات على أساس ماتحتويه كل منها على ذهب .
- حرية تصدير و استيراد ذهب .

1-محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجى "اقتصاديات الدولية " ، دارالجامعية ، مصر ، 2009 ، ص ص280/281.

أما سعر الصرف فقد كان يتحدد على أساس كمية الذهب التي تزنها الوحدة النقدية للبلد، يعني أنه عند حصول عجز في الميزان، سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية لذلك البلد بأقل من نسبة تعادلها في حين تؤدي حالة الفائض من الميزان إلى ارتفاع سعر صرف العملة بأعلى من نسبة تعادلها .

وفي ظل النظام تتجه عملات الدول التي تعتمد قاعدة الذهب إلى الثبات ، فإذا كان الدينار الجزائري مثلا يعادل أو مساوي 0.18 غ من الذهب ، و الدولار يعادل 0.88 غ من الذهب فهذا يعني أن الدينار الجزائري يكون مساويا 4.89 دولار ، وبالتالي فإن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر ولا يقل بحدود ضيقة تمثل تكلفة نقل الذهب .

ويقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين ، ويساهم هذا النظام في تجنب الاقتصاد للتأثيرات السلبية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي ، حيث أن تقلبات سعر الصرف يكون لها في الغالب دور محبط لحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية .

ويندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها ، نظم أسعار الصرف شديدة الثبات من خلال وجود مجلس للإشراف على العملة بالإضافة إلى أسعار الصرف الوسيطة، وهي أسعار صرف مربوطة قابلة للتعديل ، وتكون إما مربوطة بعملة واحدة أو سلة من العملات، ويمكن التمييز بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة أو لسلة العملات كالآتي<sup>1</sup>:

#### (أ) نظام أسعار الصرف الثابتة لعملة واحدة :

تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل ، أو ثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها ، مالم تتدخل السلطات النقدية لإجراء تعديلات في سعر الارتباط المركزي للعملة ، وعملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة ، مثل ما يحدث في الدول المصدرة للبترول التي

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي ، "المالية الدولية" ،الوراق للنشر والتوزيع،الأردن ، 2008 ، ص195.

تقوم صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق بين الدولة صاحبة سعر الصرف و الدولة صاحبة العملة المثبت بها .

#### (ب) أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة العملات :

ويتحدد سعر الصرف عن طريق الارتباط بسلة العملات مع مراعاة نسبة الأوزان في التجارة الخارجية، لأن هذا السعر يتأثر بحجم المبادلات ، وتدفقات رؤوس الأموال ، و من بين أشهر السلات ، نجد سلة حقوق السحب الخاصة. أما سلة العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها فهي تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات، أو هيكل الواردات أو الاثنان معا .

#### مزايا نظام الصرف الثابت<sup>1</sup>:

\_ توفر إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية و تشجيعها ، وبالتالي استقرار نسبي للمعاملات الاقتصادية و استقرار الأسعار يجعل المصدر والمستورد على علم بوقت منح أو الحصول على المبلغ الذي يتحصل على المصدر أو يدفعه المستورد عند نهاية مدة القرض و هذا يؤدي إلى توزيع أمثل للموارد و بالتالي انتشار الثقة بين المتعاملين في البلد و بقية العالم .

\_ إمكانية التحكم في كمية النقود ، لأن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب ، وبالتالي لا تكون إمكانية الانحدار نحو التضخم ، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي و هو أصعب .

\_ يجعل العملة قابلة للتحويل و استقرار سعر تعادلها ممل يزيد الثقة فيها و هذا لارتباطها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات ، التي تتمتع بنوع من الاستقرار ، و يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية . و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها .

\_ سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر، و يحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي ، و هو موجود نوعا ما على الدوام .

1- بن بريكة زهرة ، "دراسة قياسية اقتصادية لأهم محددات سعر الصرف" ، مرجع سابق ، ص.6.

\_ سعر الصرف المعدل في منطقة التغيير المحددة لا يتغير .

\_ استيراد استقرار الأسعار من دول العملات الأجنبية خاصة القوية ، حيث تقوم الدول ذات معدلات تضخم عالية بالبحث عن أداة للحد من توقعات التضخم و امتصاصه ، و تقليل تكاليفه بتثبيت الصرف .

عيوبه<sup>1</sup>:

في ما يخص عيوب أنظمة الصرف الثابتة فهي كالآتي:

\_ مهما كان سعر الصرف ، فإذا يقلل من السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي ، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال القصير الأجل .

\_ في حالة الربط بعملة واحدة ، قد يحدث تحويل الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات لرأسمالية كبيرة ، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد .

\_ في حالة ربط العملة بسلة العملات ، انعكاس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال ظروف الاقتصادية و السياسات النقدية و المالية لبلد هذه العملة .

\_ كما تقع اختلال في المدفوعات تؤدي إلى التغيير الاحتياطات ، و في الكتلة النقدية و الأسعار المحلية .

\_ التغييرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية ، سوف تؤثر على أسعار الواردات و الصادرات.

## 2) نظام أسعار الصرف المعومة (الحرّة)<sup>2</sup>:

في ظل هذا النظام يترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لتفاعل قوى العرض و الطلب ، حيث تحدد هذه الأخيرة سعر الصرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى دون تدخل السلطات النقدية للدولة ، و يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الكميات المعروضة من الصرف ، وهذا ما يطلق عليه نظام تعويم العملات ، ورغم أن هذا النظام يفرض عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف

1- بن بريكة زهرة ، نفس المرجع ، ص10.

2-زراقة محمد ، مرجع سبق ذكره ص13.

إلا أنه نظرا لانعكاسات التغييرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا للتقلبات قوى العرض والطلب ، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية و المالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ، و من تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم التنظيف و التعويم الغير التنظيف .

(أ) التعويم التنظيف : و فيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي ، و في نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة.

(ب) التعويم الغير التنظيف : يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها ، و قد تدخل هذه السلطات كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

### (3) نظام استقرار أسعار الصرف :

بإنشاء صندوق النقد الدولي، أتى اتفاق برين و رندز بنظام نقدي دولي جديد، أطلق عليه نظام استقرار الصرف ، و قد حاول ذلك الاتفاق أن يوفق بين أمرين متناقضين ، ثبات أسعار الصرف ، بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي ، و خاصة عن طريق إحداث تغييرات في مستوى العمالة في دول العجز ، و حرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدول في إتباع السياسة الاقتصادية و المالية و النقدية الداخلية المنافسة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوي النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة .

أما النظام الذي اتبع فيتلخص جوهره في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات ، خلال فترة ممتدة و غير محددة من الزمن، مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذ ما دعت الضرورة ، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف ، وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها .

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بتذبذب انخفاضاً أو ارتفاعاً، بحدود معينة لا تتجاوز 2%،54 في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين فهو نظام يتوسط نظام سعر الصرف الحر، و سعر الصرف الثابت .فهو لا يمتاز بالجماد كما في أسعار الصرف الثابتة، وأيضاً لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الدولية الوطنية<sup>1</sup>.

#### (4) نظام الرقابة على الصرف<sup>2</sup>:

تلجأ الدول التي تعاني من خلل في المدفوعات الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية ، وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة ، ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في استعادة التوازن الخارجية .

تجدر الإشارة إلى التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق دخول و خروج الذهب كما كان عليه الحال في النظام الثابت ، و لا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم ، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية و عرضها .

و جوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين ما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد ، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا

<sup>1</sup>-موسى سعيد مطر وآخرون ،مرجع سابق ،ص47.

<sup>2</sup>-زراقة محمد،نفس المرجع ، ص14.

النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بالعرض و الطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات و المدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له .

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول ، وأهم النظريات مايلي:

#### أولا : نظرية تعادل القوة الشرائية :

تتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج ، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي<sup>1</sup>.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل GUSTAV CASSEL حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب ، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" ، والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى ، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل .

وكخلاصة لهذه النظرية القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه ، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم .

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان :

---

<sup>1</sup>-شقبيري نوري موسى وآخرون ، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2012، ص165.

### أ) الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية :

تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$\text{سعر الصرف} = \text{مستوى الأسعار المحلية} / \text{مستوى الأسعار الأجنبية}$$

النظرية المطلقة لتعادل القوة الشرائية تفترض أن سعر الصرف بين عمليتين يساوي نسبة مستويات الأسعار في كلا البلدين .

### ب) الصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية :

تم اشتقاق هذه الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في سعر تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، بأخذ بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني إنخفاض الطلب على منتجات الدول المعنية<sup>1</sup>.

و بالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساويا للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل للعمليتين، أي النقطة التي يحب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، و ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية، ويمكن التوضيح من خلال ما يأتي :

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{نسبة تغير سعر الصرف} * \text{سعر الصرف القديم}$$

مع العلم أن :

<sup>1</sup>-عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2011/2012، ص ص 52/53/54.

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي<sup>1</sup>.

$$CC_1^{23} / CC_0 = ID / IF$$

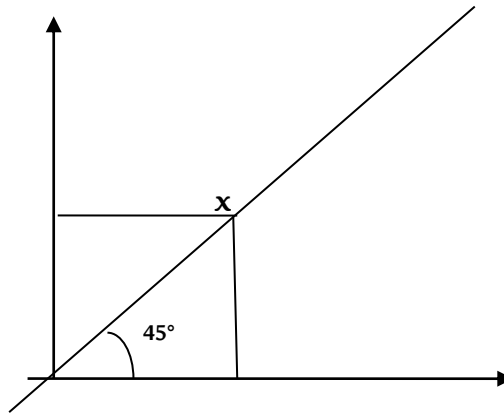
$CC_1$ : السعر الفوري المتوقع للنقد في الزمن 1.

$CC_0$ : السعر الفوري المتوقع للنقد في زمن 0.

ID : مؤشر الأسعار في بلد الوطن .

IF : مؤشر الأسعار في البلدان الأجنبية .

الشكل رقم (02-1): الرسم البياني لخط تكافؤ القوة الشرائية



المصدر: سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص15.

<sup>1</sup>-سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية"، مرجع سابق، ص151.

<sup>2</sup>-عبد الحليل هجيرة، مرجع سابق، ص54.

## تقييم نظرية تكافؤ القوة الشرائية<sup>1</sup>:

نظرية تعادل القوة الشرائية تعكس بالدرجة الأولى قدرة أسعار الصرف في المدى الطويل على تعويض الاتجاهات بمستويات أسعار في مختلف الدول بحيث أن عملة الدولة التي تتميز بمعدل تضخم أعلى هي عرضة للانخفاض في قيمتها بنفس المعدل الذي يتساوى مع الفرق في معدلات التضخم .

و على الرغم مما توصلت إلي هذه النظرية إلا أنها من تفسير لتغيرات لأسعار الصرف إلا أنها تعرضت إلى الكثير من الانتقادات التي نجيزها كما يلي :

\_ ترتكز هذه النظرية على الأسعار الداخلية وتأثيرها على العلاقة العملات ببعضها ، وتهمل بقية العوامل الأخرى مثل حركة رؤوس الأموال أو تجارة الخدمات المختلفة بين الدول ، حيث أن مثل هذه العوامل تؤثر على عرض و طلب العملات .

\_ نظرية تعادل القوى الشرائية تطبق في المدى الطويل أكثر من المدى القصير .

\_ تفترض هذه النظرية الدافع وراء الحصول على العملات هو شراء السلع والخدمات فقط إلا أن الحقيقة على نقيض ذلك تماما حيث أن الدوافع تتعدى لرغبات أخرى .

\_ تعتبر هذه النظرية غير واقعية لأنها لا تأخذ في الحسبان تكاليف النقل ، والقيود والتعريفات المختلفة المفروضة على تدفق التجارة الدولية .

\_ اعتبرت ذ النظرية أن أسعار الصرف لها ارتباط مباشر بالأسعار و ألغت تأثير العوامل الأخرى، حيث أنها أهملت دور التقدم التكنولوجي و التغيير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة من خلال التأثير على صادرات البلد، ولذا فإن هذه النظرية وفروضها غير واقعية .

\_ تقصير هذه النظرية في تقديم تفسير تغيرات أسعار الصرف في المدى قصير الأجل .

---

<sup>1</sup>-سعود جايد مشكور العامر، مرجع سابق، ص156.

\_ تعارض نتائج هذه نظرية مع واقع التجارب العملية، والتي تظهر أي حالة يكون فيها سعر الصرف بين العملتين معينتين مساويا للنسبة بين القوة الشرائية لكل منهما .

### ثانيا : نظرية تعادل معدلات الفائدة

حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف للعملتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة فإن عندما تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر، و العكس صحيح<sup>1</sup>.

إضافة إلى هاتين النظريتين هناك نظريات أخرى تفسر التغير في أسعار الصرف من دولة لأخرى.

### المطلب الثالث : نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة ز من بين هذه النظريات نذكر:

### أولا : نظرية الأرصدة<sup>2</sup>:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان المدفوعات عجزا بمعنى رصيد أساليب هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضها في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض .

1-عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 56.

2-الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 147.

## ثانيا : نظرية كفاءة السوق<sup>1</sup>:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة ، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الحصول على المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ، العجز الموازي ، معدل التضخم . . . إلخ ، في سوق الكفاء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية و الأجلة .

## ثالثا : نظرية كمية النقود :

تعتبر نظرية كمية النقود من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا و التي تشير إلى أن تغير في مستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، وتعتبر هذه النظرية منبعا رئيسيا لوصف توضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب ، حيث حظيت بتعديلات عديدة و مستمرة .

## رابعا : نظرية ميزان المدفوعات

ترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير ، وليس على أساس كمية النقود ، وسرعة تداولها ، حيث توجد علاقة مباشرة بين حالة ميزان المدفوعات ، وما يجري في أسواق الصرف ، فالفائض أو العجز في مختلف أرصدة ميزان المدفوعات يمكنه من تفسير مستوى سعر الصرف . أما العجز في ميزان المدفوعات يزيد من الطلب على العملات الأجنبية ، وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بالسوق ، بينما الفائض فيه يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية .

## الفرع الخامس : نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ، واستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة ، باعتبار أن حجم ، وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر

1-قدي عبد المجيد ، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، مرجع سبق ذكره ، ص 124/120 .

البالغ سعر الصرف العملة ، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك لخروج رؤوس الأموال، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في نهاية إلى انخفاض قيمة العملة .

## خلاصة الفصل:

لسعر الصرف أهمية بالغة تتمثل في كيفية تحديده، ومعرفة تغيراته المستقبلية، فهو من أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي، أي تأثير في الدولة أو على مستوى الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية. وما يمكن ملاحظته أن هناك العديد من النظريات التي تفسر سلوك سعر الصرف في المدى الطويل و القصير تحاول مجملها إلى توجيه أو تحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة .

فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي فهو إذن همزة وصل بين الأسعار الداخلية و الخارجية، أي يؤثر بشكل كبير على مكونات الميزان التجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات بصفة عامة .

## الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لتخفيض العملة

و علاقتها بالميزان التجاري

## الفصل الثاني:

### الإطار المفاهيمي لتخفيض العملة وعلاقتها بالميزان التجاري

#### مقدمة الفصل :

سعر العملة ، أو بصورة أدق معدل صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية ، يعد أحد أهم الأسعار في الدولة على المستوى الاقتصادي الكلي . ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية . وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملة الأجنبية ، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في العملة ، أو ارتفاع في قيمة العملة ، ولكل لهذين التغيرين أثر كبير على ميزان التجاري .

ولكن الإجراء الذي تلجأ إليه الدول في أغلب الأحيان ، وخاصة الدول النامية هو تخفيض قيمة عملتها كإجراء لحماية المبادلات التجارية ، وعلاقتها مع الدول الأخرى ، أو زيادة صادراتها مع العالم الخارجي .

سوف نقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : ماهية الميزان التجاري .

المبحث الثاني : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة .

## المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

لكل دولة لها معاملات مع الخارج تميز اقتصادها عن غيره، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير أو الاستيراد من الدول الأخرى، إضافة إلى ذلك فهم يقدمون خدمات مختلفة إلى الأجانب والعكس صحيح، ومقابل هذه المعاملات تنتج استحقاقات مالية متبادلة، يتوجب تسويتها عاجلاً أو آجلاً.

### المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الحسابات التي تقوم بها الدولة لمختلف المعاملات التجارية التي تقوم بها، وبالتالي تحدد وضعيتها المالية، والاقتصادية.

### الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يوجد العديد من التعاريف التي تعرف ميزان المدفوعات نذكر منها:

- 1) يعبر ميزان المدفوعات عن حساب يتضمن التسجيل التلقائي لكل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تمت خلال فترة محددة، عموماً تكون سنة واحدة بين المقيمين في إطار بلد معين مع آخرين في بلدان أخرى<sup>1</sup>.
- 2) يشير معظم الإقتصاديين إلى أن مفهوم ميزان المدفوعات بأنه سجل أو حساب أساسي الذي تسجل فيه جميع الحسابات المالية التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين خارجه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة<sup>2</sup>.
- 3) ميزان المدفوعات الدولية - لأي بلد - هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية، وجميع

<sup>1</sup> - الأخضر عزي "إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري"، دارالرابية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص 12.

<sup>2</sup> - عباس الفياض. مقال منشور على الرابط <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158562>، في تاريخ 20 أبريل 2013.

كميات الذهب النقدي الداخلية والخارجية من هذا البلد خلال فترة زمنية

معينة<sup>1</sup>

ومن خلال هذه التعاريف ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني، وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي .

## الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات<sup>2</sup>

يحظى ميزان المدفوعات بإهتمام السلطات العمومية ، وذلك لأهميته الكبيرة في جميع المجالات ، بحيث أنه :

- يعتبر من أهم القوائم الإحصائية بالنسبة لكل بلد ، حيث يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ، ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد الدولي ، وحجم الصادرات ، والمنتجات بما فيها من العوامل التي تؤثر عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف . . الخ.
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية ، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات السلعية ونوعيتها .
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تسعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع لجميع المعلومات المالية والتجارية الضرورية
- يعكس قوة الاقتصاد للبلد أو ضعفه ، وموقعه من المنافسة الدولية .

<sup>1</sup>-عبد الرحمن ، يسري أحمد ، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر ، ص 117.

<sup>2</sup>- سمير فخري نعمة "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات " ، مرجع سابق ، ص 71 .

## الفرع الثالث : كيفية القيد في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>

يتم إعداد ميزان المدفوعات من قبل البنك المركزي ، وينشر سنويا أو كل ستة أشهر ، كما يمكن أن يعد شهريا في بعض الدول . ويكون بالضرورة في حالة توازن في نهاية الفترة ، لأنه يقوم على أساس القيد المزدوج .

❖ مبدأ التسجيل بالقيد المزدوج : و الذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كالمقبوضات ، والتدفقات الخارجية منه .

❖ المعاملات المدينة : هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجية أو إلتزامات الدولة إتجاه الخارج تسجل بإشارة (-) كالواردات .

ولكن هذا التسجيل يقابله بعض المشاكل منها كيفية التفريق بين المقيمين و الغير المقيمين ، حيث يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون له إقامة دائمة و محلا لإقامة نشاطه الإقتصادي مهما كانت جنسيته . ويعتبر الشخص مقيم عندما تفوق مدة إقامته سنة حيث لا يمكن أن نعتبر السواح و الطالب المبعوث كمقيمين بشكل رسمي .

❖ مبدأ التقييد : يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن محاسبي دائم ، لتقيده بما يعرف بنظام المحاسبي بنظرية القيد المزدوج حيث كل المعاملات الدولية تسجل في الميزان مرة دائنة و مرة مدينة . أي أن كل بند يسجل في الجانب الدائن يقابله بند في الجانب المدين والعكس صحيح .

## الفرع الرابع : العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات<sup>2</sup>

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات منها :

1- حجاريسام "العلاقات الاقتصادية الدولية" ،المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت لبنان، 2003 .

2-حجاريسام "العلاقات الاقتصادية الدولية" ،مرجع سبق ذكره ،ص64.

(1) التضخم : إن التضخم يؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتنخفض الصادرات و الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية أكثر أهمية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع الأسعار المحلية .

(2) معدل نمو الناتج المحلي : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ، ويحدث العكس في حالة إنخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

(3) الاختلاف في أسعار الفائدة : يؤثر التغير في أسعار الفائدة بيدي أثرا على حركة رؤوس الأموال فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين .

(4) سعر الصرف : يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى عكس ذلك ، يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

#### المطلب الثاني : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي تساعد السلطات في رسم سياستها المالية والاقتصادية ، ويعتبر الميزان التجاري من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الإقتصادية الدولية.

الفرع الأول : مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري ، حيث أن مجملها تصب في معنى ومفهوم واحد :

(1) يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ،

وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري استخداما حاليا<sup>1</sup>.

(2) يمثل الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحا منها الواردات ، ويعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{الصادرات (X)} + \text{الواردات (M)}$$

(3) الميزان التجاري يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان

التجاري الدولي لهذا البلد .

تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة (السلع) و الغير منظورة (الخدمات ) ، ويمكن أن يكون موجب أو سالب .

يكون الميزان التجاري موجب عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات ، بمعنى يوجد فائض في الميزان .

و عكس ذلك يسمى عجز الميزان التجاري بمعنى أنه سالب .

## الفرع الثاني : أقسام الميزان التجاري<sup>2</sup>

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين القسم الأول هو الميزان التجاري السلعي ، أما القسم الثاني فهو الميزان التجاري الخدماتي .

✓ الميزان التجاري السلعي : ويطلق عليه أيضا الميزان التجاري المنظور ، ويضم كافة السلع

✓ و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا .

✓ الميزان التجاري الخدماتي : ويطلق عليه أيضا الميزان التجاري الغير المنظور ، ويضم كافة الخدمات

المتبادلة بين الدول .

<sup>1</sup>-عبد الجليل هجيرة ، مرجع سابق ، ص96.

<sup>2</sup>-نفس المرجع ، ص97.

### الفرع الثالث : حالات العجز والفائض في الميزان التجاري

يعد الفائض التجاري عادة ما تكون مؤشرا على صحة اقتصاد دولة ما ، وقدرته التنافسية ، ولكنه يبقى مؤشر غير كافي للحكم على الاقتصاد بصفة مطلقة . خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تعتمد بنسبة كبيرة على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية والمعدنية والطاقوية بصفة دون تحويلها .

فهذا النوع من الاقتصاد يفتقر إلى التنوع ، وتكون عرضة لتقلبات الأسعار للمواد الأولية في الأسواق العالمية ، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات إقتصادية دورية .

أما العجز في الميزان التجاري فهذا يشير إلى ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الاقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الاستثمار الأجنبي .

وتضطر البلدان التي تعرف عجزا تجاريا هيكليا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية، أملا في كبح الواردات وتحفيز الصادرات، من أجل إعادة بعض التوازن إلى موازينها التجارية.

لكن هذا الإجراء لا يخلو من مخاطر أحيانا، حيث يمكن أن يؤدي إلى التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج. ويُدفع الاقتصاد بذلك إلى الدخول في ركود تضخمي، ويشهد ارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.

### المطلب الثالث : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري و ميزان المدفوعات

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات بصفة عامة و الميزان التجاري بصفة خاصة ، حيث أن يمكن لأسعار الصرف أن تؤثر على بنود ميزان المدفوعات سواء بالإيجاب أو بالسلب وذا راجع لبنية الإقتصاد للبلد .

## الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا و يحقق عجزا في الحالة العكسية .

و يعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية ، فقد تزيد قيمة العملة عند ما تصبح قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدولة الأخرى ، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة العملة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى و يساوي الفرق بين الصادرات X

و الواردات M ، وهو جزء من الإنفاق الكلي و يكتب على شكل المعادلة التالية<sup>1</sup> :

$$Y=C+I+G(X-M)$$

حيث أن :

C : الاستهلاك

I : الاستثمار

G : الإنفاق الحكومي

(M- X) : قطاع التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات

في حالة عجز ميزان التجاري الطلب على العملة يكون الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة هذه العملة ، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات ، و العكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات التجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من مخرجات ، أي الطلب على العملة الأجنبية من طرف الغير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على غيرها من طرف المقيمين . إذا العملة المحلية تميل إلى الارتفاع يميل إلى الإرتفاع أو يعاد تقييمها .

<sup>1</sup> تومي صالح "مبادئ التحليل الاقتصادي" ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 225 .

ومع ذلك فضعف قيمة العملة المحلية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، وقيمة العملة الأجنبية ترتفع من جديد، أو أن قوة قيمة العملة المحلية تسمح للبلد بالتصدير أقل، وقيمة العملة الأجنبية تنخفض<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : علاقة سعر الصرف مع ميزان المدفوعات

إن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المدخلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب الغير المقيمين على العملة الوطنية، فالطلب على العملة الأجنبية يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية<sup>2</sup>.

فنجد الحساب الأول فهذا الميزان هو الحساب التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات، حيث تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

أما في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات فنجد صافي تدفقات رأس المال وهو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف الثابت أو المرن.

تظهر التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، توجد عدة طرق آلية لإعادة تصحيح الاختلال وإعادة

<sup>1</sup>-عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 98.

<sup>2</sup>-ميراند زغلول "التجارة الدولية"، بدون دار نشر، مصر، 2010، ص 114.

التوازن لميزان المدفوعات وتشمل هذه الطرق رفع أو تخفيض قيمة العملة الخارجية، لجعل قيمة الواردات والصادرات أعلى أو أرخص قياساً بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني : مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من اختلالات مؤقتة عارضية أو هيكلية مزمنة، لغرض تسوية هذه الاختلالات .

تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي إرتفاع سعر الصرف، بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات،

### المطلب الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة

تتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج، أي إرتفاع سعر الصرف بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وتخفيض من الآثار المرتبطة أساساً في أهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الإقتصادي للبلد المعني .

### الفرع الأول : مفهوم تخفيض قيمة العملة<sup>2</sup>

يقصد بتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي قيمتها أقل من السابق مقابل العملات الأخرى، ومعنى هذا أن تخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج .

ويقصد به أيضاً أن تخفيض قيمة العملة يعني قيام دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدداً أقل من هذه العملات، أي أن سعر صرفها يكون أقل من الذي قبل وعادة ما يكون

1- سمير فخري نعمة، نفس المرجع، ص71 .

2- صحراوي سعيد، ص 14-15 .

الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة الوطنية زيادة الصادرات و الحد من الاستيراد، بمعنى أن التخفيض يعني انخفاض سعر السلعة أو الخدمة المصدرة، و من ثم زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية مقابل السلع المماثلة من دولة أخرى. و في ذات السياق تزيد تكلفة الاستيراد بذات نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية، و منه يقل الانفاق على الواردات<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : أسباب تخفيض قيمة العملة

هناك أسباب عديدة لتخفيض العملة يمكن تقسيمها لأسباب رئيسية، و أسباب أخرى ثانوية :

#### ❖ الأسباب الأساسية :

(1) تصحيح الخلل في الميزان و يعد هذا السبب الرئيسي لإتباع هذه السياسة، و ذلك لأن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة بالنسبة للعملة الأخرى، الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن، بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع الصادرات، و تنخفض الواردات من السلع الأجنبية،

(2) الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج و تشجيع استيرادها في الداخل .

(3) زيادة بعض الفئات المنتجة و تخفيض عبء مديونيتها، و ذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية .

(4) معالجة مشكل البطالة في الإقتصاد القومي، حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات الإقتصادية .

#### ❖ الأسباب الثانوية :

(1) ارتباط الكتلة النقدية، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد الحصول أي انخفاض في قيمة العملة الرئيسية .

1-محمد النبيل الشبيبي، مقال منشور على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162701>، بتاريخ 21 أبريل 2013.

(2) إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية ، وتعمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطني، لذلك فإن سعر صرف العملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين .

(3) تنشيط القطاعات التصديرية وغيرها من القطاعات ، التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى بقية القطاعات السابقة ، سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

### الفرع الثالث : الفرق بين تخفيض و الانخفاض في قيمة العملة

#### أولا : تخفيض قيمة العملة

- هو عملية إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ظروف معينة ، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة .
- يتطلب من السلطات النقدية إختيار الوقت المناسب للقيام به.
- يحدث تخفيض قيمة العملة فقط في السوق الأجنبي .
- لا يمكن القيام بتخفيض قيمة العملة إلا في الإقتصاد يمكن للسلطات النقدية التدخل في سوق الصرف لتعديله في الإتجاه المرغوب .
- يكون تخفيض قيمة العملة في حدود معينة .
- يقابل تخفيض قيمة العملة عملية رفع في قيمة العملة الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها للإختلال بين العرض و الطلب .
- تعديل سعر الصرف يكون في أوقات معينة وذلك خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض .

-التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف .

### ثانيا : الإنخفاض في قيمة العملة

- هو عبارة عن حركة تلقائية و عفوية ،دون تدخل للسلطات النقدية ،و إنما يحدث نتيجة لتحركات

العرض و الطلب على العملات الأجنبية .

- قد يحدث نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية .

- قد يحدث سوق الصرف الأجنبي ،كامل يحدث في سوق السلع و الخدمات الداخلية .

- يحدث في ظل إقتصاد حر ،يتيح لآلية العرض و الطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف

،الذي يحقق الاستقرار، أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة .

- الإنخفاض في قيمة العملة لا يكون في أوقات محددة .

- يقابل الإنخفاض الإرتفاع في قيمة العملة المحلية ،أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض

عن المطلوب من العملات الأجنبية .

- التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض و الطلب.

- الإنخفاض يعني الرفع أو الإرتفاع في سعر الصرف الأجنبي .

### المطلب الثاني : أهمية و أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تسعى سياسة تخفيض قيمة العملة إلى تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي، فهي تعتبر من أهم سياسات سعر

الصرف، حيث يستعمل هذا الإجراء من أجل تحقيق أهداف إقتصادية محددة، تختلف من دولة لدولة

أخرى ،وذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الإقتصادية و مستوى النمو، والتي تهدف أساسا إلى

إعادة الاستقرار للميزان التجاري بالدرجة الأولى .

## الفرع الأول : أهمية سياسة تخفيض العملة<sup>1</sup>

إن تخفيض قيمة العملة يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل حجم الواردات يميل للانخفاض، ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح بتحقيق مردودية أكثر، وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاع التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب و التخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض على التجارة المنظورة فقط، بل يساهم من جهة أخرى في أخرى في تحسين وضعية حساب التجارة الغير منظور، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين، وإنتعاش حساب رأس المال .

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات في زيادة دخل الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها ، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، كما قد يهدف التخفيض لعلاج مشكل البطالة<sup>2</sup>، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية .

## الفرع الثاني : أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

تهدف سياسة تخفيض قيمة العملة إلى :

✓ علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في أسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين المستوى العام لأسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون الجوء إلى السياسة الإنكماشية، وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح

<sup>1</sup>-عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص47.

<sup>2</sup>- سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص99.

تكلفتها أقل بالنسبة للأجانب ، وتقليص الواردات لإرتفاع الأسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين .

✓ الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات و الناتج المحلي .

✓ زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة ، وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة و السلع الغير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديري و التوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الإدخار الوطني مترتب عن التخفيض و تكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني .

✓ زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة للأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي بداخل البلد المخفض .

#### المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

إن نجاح سياسة التخفيض في إعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، يعني ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرنا كذلك فإن التخفيض يعود بالنفع عليها و في حالة كون طلبها على الواردات قليل المرونة و كون عرضها للصادرات كذلك قليل المرونة فإن التخفيض يعود بالضرر عليها .

و إذا أدى التخفيض إلى الحصول على مزايا فيشترط لذلك ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها ، كما يشترط لنجاح الدولة في الحصول على فائدة من تخفيض قيمة العملة ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيتبعه تخفيض آخر .

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - سمير فخري نعمة ، ص ص 133-154.

✓ يجب أن يكون الطلب العالمي يتسم بقدر كاف من المرونة على المنتجات، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على منتجات المصدر من نسبة التخفيض .

✓ من الضرورة أن يتسم العرض المحلي لسل التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .

✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية ، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية .

✓ عدم قيام الدولة المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض .

✓ يجب أن يكون مجموع مرونة الطلب و مرونة الصادرات أكبر من الواحد .

إن التخفيض ليس بالضرورة أن يؤدي إلى التحسين الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يؤدي إلى تحسينه ، لأن في المدى القصير يبقى حجم الصادرات و الواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي ، و عادات الإستهلاك و العقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف ، إذ تتأثر قيمة الصادرات و الواردات بعملة التسوية ، كما قد تتسم تغيرات الأسعار ببطء، فتؤثر على حركة الصادرات و الواردات ، ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الإرتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية .

كما أن نجاح عملية تخفيض العملة متوقف على التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات و مدى مرونة الصادرات و الواردات ، وإن أهمية إنخفاض كمية الواردات و قيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها .

### المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة

تلجأ العديد من الدول لتبني أسعار صرف أجنبي تسمح باستخدام سياسة سعر الصرف أداة لمواجهة هذه الاختلالات التجارية، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول فعالية هذه الأداة في تحقيق الأثار الرغوبة على الميزان التجاري، وتبني هذه الدراسة منهج المرونات الأكثر استخداما في الدراسات التطبيقية .

### المطلب الأول : النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجهها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة نظريات من بينها نظرية أسلوب المرونات، وتتضمن أسلوب الاستيعاب .

### الفرع الأول : نظرية أسلوب المرونات

ترتكز هذه النظرية على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات لإظهار مدى صلاحياته للإقتصاديات الدول النامية .

### أولا : مميزات النظرية<sup>1</sup> :

- (أ) أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، ووجهة هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف الغير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات .
- (ب) لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على الصادرات و واردات السلع والخدمات .

<sup>1</sup>-محمد راتول، "تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، الملتقى الوطني: المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات -كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة شلف الجزائر 14-15/12/2004.

## صياغة النظرية<sup>1</sup>:

يعتمد منحج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات و الطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري .

وقد عرفت هذه النظرية بنظرية MARSHALL ، ليظهر بعد ذلك LERNER- شرط MARSHALL حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن ويعرف CHARIES سعر الصرف الحقيقي Q كحاصل ضرب سعر الصرف

$$E \text{ الاسمي } = \frac{-p^*}{p} \text{ النسبي للدولتين}$$

و تكتب العلاقة على الشكل التالي :

$$Q = E \frac{p^*}{p}$$

بحيث أن :

$P^*$  : مستوى الأسعار في الدول الأجنبية .

$P$  : مستوى الأسعار في الدول المحلية .

$E$  : سعر الصرف الإسمي .

في المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية ، ويرتفع في الحالات التالية:

(1) ارتفاع سعر الصرف الاسمي

(2) ارتفاع مستوى الأسعار في الدول الأجنبية

(3) ارتفاع مستوى الأسعار في الدول المحلية

---

1-سمية زباروا آخرون ، "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري"، مجلة العلوم الادارية ، العدد 2، الأردن ، 2009، ص364.

## الفرع الثاني : نظرية الاستيعاب<sup>1</sup> :

لقد أولى الكلاسيكيون إهتمام كبير على الأثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازنات الخارجية .و أهملوا دور الدخل القومي لافتراضهم ثبات مستوى الدخل و الانتاج والتوظيف ، هذه المقاربة شاملة من الأولى باعتبار أنها تمتد إلى مستوى الكلي للاقتصاد ، إذ تنطلق من النموذج الكينزي في دراستها لآثار تخفيض قيمة العملة :

$$Y = C + I + G(X - M)$$

إن مجموع المتغيرات الكلية  $C+I+G$  تسمى بالامتصاص و عادة ما يرمز لها ب  $A$  .

و يمثل  $A$  ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية، أما الفرق بين الصادرات و الواردات فيجسد حالة ميزان المدفوعات .

فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني ، بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير .و منه نستخلص أن الإمتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني و الميزان التجاري .

$$A = Y - B$$

و منه فإن نظرية الاستيعاب تحاول مقارنة الجمع بين أثر الأسعار ، و أثر الدخل ، و إن يبدو أنهما متناقضين ، إذ يفترض أصحاب الفرض الأول ثبات الدخل الإجمالي باعتبار أن الإقتصاد في حالة التشغيل التام ، بينما يفترض أصحاب الفرض الثاني أن ثبات الأسعار و تغير الدخل كون أن الإقتصاد في حالة عدم التشغيل التام

### المطلب الثاني : أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات

يؤثر تخفيض العملة على مكونات الميزان التجاري بنسبة كبيرة ، كون أن تخفيض العملة هو التحكم في الإنفاق العام .

1-عبد المجيد قدي ، نعمان السعيد ، البعد الدولي للنظام النقدي-برعاية صندوق النقد الدولي - ، دار البلقيس ، الجزائر ، 2011، صص-194

## أولاً : بالنسبة للصادرات :

يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إنخفاض أسعار هذه الصادرات مقومة بالعمله بالعمله الأجنبيه ، و بنفس نسبة التخفيض ، بحيث يتقلص الفارق بينها وبين الأسعار الأجنبية، مما يجعل هذه لسلع أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية ، حيث يتعين على المستورد الأجنبي توفير مدفوعات أقل بالعمله الوطنية للحصول على نفس الكمية من السلع ، مما يحفزه على زيادة طلبه استجابة لإنخفاض السعر، خاصة إذا كان الأجنبي مرن مرونة كافية لزيادة الطلب على الصادرات ، و بذلك يتحصل المصدر على أرباح إضافية ، لأنه عند الأسعار الدولية الموجودة يستطيع تصريف كل منتجاته لزيادة الطلب الأجنبي .

## ثانياً : بالنسبة للواردات

بعكس الصادرات، الواردات ترتفع أسعارها مقومة بالعمله الوطنية نتيجة التخفيض و بنفس نسبته ، مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفتها ، و إنخفاض القدرة الشرائية للمستورد المحلي ، مما يدفعه إلى تقليص وارداته و التخفيض من حجم المدفوعات للخارج و المطلوب من النقد الأجنبي، خاصة إذا كان الطلب المحلي على الواردات مرن مرونة كافية ، و بالوزن النسبي الذي تحتله الواردات الاستهلاكية ضمن إجمالي الواردات السلعية .

كما أن إنخفاض الواردات يدفع المستهلكين المحليين إلى طلب السلع البديلة للواردات ، التي تعتبر أرخص ثمنًا .

## المطلب الثالث : أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الإقتصادية

يؤثر تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاستيعاب و على مستوى الأسعار وغيرها .

## الفرع الأول : أثر التخفيض على الدخل

يوجد أثرين مختلفين للتخفيض على الدخل<sup>1</sup> :

### أولا : أثر الموارد المعطلة

إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات ، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الإقتصاد فإن يؤدي إلى زيادة الدخل و التوظيف في الصناعات التصديرية ، ثم تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى . وهكذا يتأثر مضاعف التجارة الخارجية ، يرتفع الدخل كنتيجة التوظيف الموارد العاطلة في الإقتصاد ، ومع ذلك فمن الغير المعقول أن تحدث زيادة يعتد بها في الصادرات إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة ، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل الانتاج غير مستخدمة وقت التخفيض .

### ثانيا : أثر شروط التجارة

يتوافق أغلب الإقتصاديين في أن الإرتفاع الحاصل في حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة اقل من الانخفاض في حصيلة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية ، وبالتالي ينتج عن هذا تدهورا في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض ، وذلك أن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصيص من وارداته ، و يقيم الاقتصاديون آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين ، أثر مبدئي عن طريق تغيير الأسعار ، و أثر ثانوي عن طريق التغيير المحفز بالدخل في الاستيعاب ، فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر مدخولها بالإنخفاض لأن كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري ، أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى الانخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري . و بطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشرط التجارة على الحساب الجاري .

---

1-صالح أويابة ، مرجع سابق ، ص 113 .

## الفرع الثاني : أثر التخفيض على الاستيعاب<sup>1</sup>

إضافة إلى أثر الدخل على الاستيعاب هناك آثار مباشرة أخرى على الاستيعاب غير محفز بالدخل .

### أولا : الأرصدة النقدية

حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الأفراد ، فهم يرغبون هنا بزيادة أرصدهم النقدية ، فيقل طلبهم من السلع الاستهلاكية والاستثمارية وبالتالي ينخفض الاستيعاب .

### ثانيا : أثر إعادة توزيع الدخل

إن ارتفاع مستوى الأسعار المرتبط بتخفيض قيمة العملة يؤدي أيضا إلى خفض الاستيعاب من دخل كلي معين عن طريق إعادة توزيعه من مجموعات ذات ميل حدي أعلى للإنفاق إلى مجموعات ذات ميل حدي أدنى للإنفاق ، أي للإنفاق أي من الذين يحصلون على الأجور إلى أصحاب الأعمال ، ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة ، وهنا ينخفض الاستهلاك انخفاض جوهريا ، بينما لا يمكن تأكيد ذلك للاستثمار ، حيث الأفراد الذين يكون ميلهم للاستهلاك يتسم بالانخفاض قد يكون الاستثمار مرتفع .

### ثالثا : التخفيض و اثره على مستوى الأسعار

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لارتفاع الأسعار المحلية من خلال ما يلي :

- إذا كانت نسبة من الانتاج مستورد من الخارج ، و ما إذا كانت عملية احلال مستلزمات الانتاج المحلية محاذ الاجنبية ، ستستغرق وقتا طويلا و في غير صالح العملية الانتاجية ، فإن الأسعار سترتفع .
- بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية ، سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق ، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي ، و يصعب التخلي عنها فإن يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار ، و يترتب عليه أعباء جديدة على المواطن ، و إن ارتفاع أسعار الواردات

1-صالح أوياءة، نفس المرجع ، ص 115.

وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة ،سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على منتجات الوطني يكون على جانبيين :

(1) الجانب الأول : أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن موارد محلية بديلة عن الاستيرادات التي ارتفعت أسعارها.

(2) الجانب الثاني : أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعدما أصبحت أرخص من السابق .

#### الرابعاً : التخفيض و أثره على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الاسباب الرئيسية و المهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول ،ويتم هذا الاجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض ،فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض ،أو للبحث عن الأرباح .

#### خامساً : التخفيض و أثره على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنًا أو مدينًا وكما هو مبين :

- في حالة إذا كان البلد المخفض دائنًا ،فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه بالعملة الأجنبية ،فإنه يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الوطنية ،أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملة وطنية ،فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة .
- أما إذا كان البلد المخفض في عملته مدينًا ،ودفع ديونه و الفوائد عليها بعملة البلد الدائن ،فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد ،ذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض .

وباختصار فإن التخفيض في سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة ،هو عمل تقوم به السلطات العامة بشكل معتمد لإنقاص قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ،وهذا التخفيض يكون له أسباب منها

أسباب رئيسية، وهي تحسين وضع ميزان المدفوعات، وأسباب ثانوية كالإرتباط بكتلة نقدية، وإيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية<sup>1</sup>.

---

1-صالح أوياسة، نفس المرجع السابق، ص 93.

## خلاصة الفصل

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة التنافسية الدولية ، و من ثم زيادة صادراتها نتيجة ارتفاع أسعار الصادرات أمام الأجانب ، يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين بالدولة ، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محليا بدلا من تلك المستوردة ، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات ، وهو ما يساعد على التخفيض في الميزان التجاري أو تحقيق فائض فيه .

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل الواردات من الخارج أكثر تكلفة بالنسبة للمقيمين فيها ، في الوقت الذي تصبح فيه صادراتها أرخص نسبيا للمقيمين خارجها . غير أنه ليس شرطا أن يترتب عن تخفيض العملة تحسن في الميزان التجاري فقط في ظل توفر الشروط المذكورة إذ أنه يجب أن يصاحب ذلك قدرة العرض المحلي للاستجابة لتزايد في الطلب على الصادرات .

## الفصل الثالث :

الإطار النظري لأهمية تخفيض قيمة العملة

على الاقتصاد الوطني

## الفصل الثالث:

### الإطار النظري لأهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني

#### مقدمة الفصل :

كان للقطاع الخارجي وتطوراته أثر على الاقتصاد الجزائري، بسبب التغيرات المستمرة التي عرفها من الثمانينات إلى وقتنا الحاضر، وقد ارتبطت هذه التغيرات بالسياسة الاقتصادية الداخلية من جهة، والأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى. خاصة دور صندوق النقد الدولي، في تقديم المساعدات المالية والتقنية من أجل تنمية عناصر الاقتصاد الوطني .

الجزائر وما آلت إليه من الاختلال على مجمل الأصعدة، النقدية و المالية، الداخلية والخارجية، لم يكن لديها خيار سوى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي، وإتباع الإصلاحات المقدمة لها، حيث كانت سياسة تخفيض قيمة العملة ذات النصيب الأكبر من هذه الإصلاحات من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات الذي تراوح بين في معظم الأحيان إلى العجز. و عليه سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول : تطور أنظمة تسعيرة الدينار الجزائري و سياستها

المبحث الثاني : سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

المبحث الثالث : التحليل النظري للميزان التجاري الجزائري

## المبحث الأول : تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري وسياستها

كان الهدف من الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي هو الإصلاح الاقتصادي ، وذلك بمراجعة الأسعار وترشيد استخدام الطاقات المتاحة، لرفع معدلات النمو ، والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستمرار. ولم يتحقق ذلك إلا بإتباع مجموعة من الإصلاحات ، كتغيير نظام الصرف الدينار الجزائري. حيث شكل التدهور الأول، الخطوة الأولى في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات، حيث كانت لهذه الأخيرة آثار وأهمية بالغة على رصيد الميزان التجاري .

### المطلب الأول : التطور الحديث لتسعير الدينار

إن تطور حالة ميزان المدفوعات من 1990 إلى غاية 2001 مكن من تراكم احتياطات الصرف في حدود 17.96 مليار دولار ، بعد ما كان يقدر ب 11.9 مليار دولار، هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثبت نسبيا ، جراء ارتفاع عرض على العملات، وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك المعدلات السائدة لدى أهم الشركاء الجزائريين<sup>1</sup>.

يمكن إيضاح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو من خلال الجدول التالي :

---

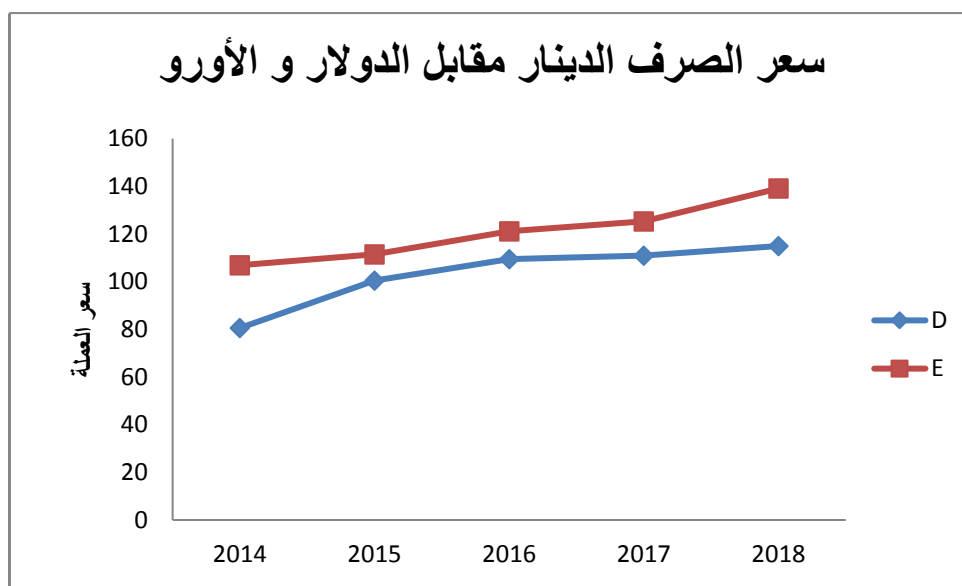
<sup>1</sup>-عبد المجيد قدي و آخرون، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق ،ص246.

الجدول رقم (01-III): تطور تسعيرة الدينار مقابل الدولار والأورو (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الدينار/الدولار	80.56	100.46	109.46	110.96	114.90
الدينار/الأورو	106.90	111.44	121.17	125.32	139.09
البترورول /للبرميل	100.2	53.1	45	63.3	74.5

Source : Banque d Algérie : Bulletin statistique trimestriel N°29 ;33 ;37 ;41 ;44 ;2014 ;2015 ;2016 ;2017 ;2018 ;pp20,21.

الشكل رقم (01-III): تطور تسعير الدينار مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2014-2018):



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (01) باستخدام برنامج EXCEL.

تراوح سعر الدينار مقابل الدولار خلال الفترة 2014-2015 على التوالي من 80.56 إلى 114.90 فهو في ارتفاع مستمر، أما فيما يخص الأورو فقد عرف ارتفاعا مستمر بالنسبة للدينار منذ سنة 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تراجع كبير في أسعار البترول منذ سنة 2015، 2016، ليبدأ بالتحسن في السنوات 2017 و 2018.

تعتبر سنة 2014 من أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من البترول بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 111 دولار/برميل، فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات بالإيجاب. عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2014 انخفاضا بالنسبة للدولار وكذلك بالنسبة للأورو.

ولكن سرعان ما انخفض مع بداية سنة 2015 ليزداد تدهورا في سنة 2016 وذلك تزامنا مع تراجع أسعار البترول لتتخفيض إلى تحت السعر الأدنى المقرر في الجزائر ب 54 دولار للبرميل في سنة 2016، الأمر أثر بشكل كبير على مستويات الدخل و تراجع القوة الشرائية<sup>1</sup> في المقابل فإن سعر الصرف للدولار والأورو في ارتفاع مستمر.

عرفت سنة 2017 تحسنا في صادرات المحروقات مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة بما يقارب 64 دولار للبرميل مقارنة ب 45 دولار للبرميل خلال 2016، حيث ساهم هذا في تحسين نوعا ما في رصيد الميزان التجاري لسنة 2017، ويزداد هذا الرصيد تحسنا في سنة 2018 إلى -0.96.

---

<sup>1</sup> بلجيجال أحمد ، "شباب سهام ، بطيب عبد الوهاب ،" تقلبات أسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة -دراسة حالة الجزائر"، يوم دراسي بعنوان ن فعالية السياسة المالية في ظل انخفاض أسعار البترول و ضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان -2016/04/19.

## المطلب الثاني : البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري و النظام المصرفي، كانت تهدف إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي و في نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فرصة الإستجابة مع هذا التغيير، و ذلك طمعا في انتعاش وضعية المؤشرات الاقتصادية المتدهورة، حيث مست هذه الخطوة التحريرية نظام صرف الدينار و انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، و التي كانت تهدف إلى أبعاد اقتصادية منها<sup>1</sup> :

✓ تقرب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، و تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي و السعر الموازي .

✓ الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي، و هذا عن طريق تحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل و الصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الإقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي .

✓ يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار .

✓ يعمل علة تخفيض الواردات و زيادة الصادرات و منه تحسين الميزان التجاري .

✓ يساهم في تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد، و منه تحسين وضعية

العديد من المتغيرات الاقتصادية

<sup>1</sup> -بربري محمد أمين، "مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة دولية -دراسة حالة صرف الدينار الجزائري" مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 9، 2011، ص56.

- ✓ يساهم في تنشيط و تفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال تعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق .
- ✓ له دور كبير في تقليص الضغوط التضخمية و المضاربة .
- ✓ تساهم في تغيير نظرة المستهلك للمنتج المحلي .
- ✓ الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات.
- ✓ يساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و تشجيعها على تنمية قدراتها التنافسية و تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج لإحلال الواردات .
- ✓ يشجع البنوك على المنافسة فيما بينها مما يؤدي إلى تحسين الأداء و جودته و تحسين الخدمات المقدمة .

### المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية له

- يهدف تحرير سعر الصرف للدينار الجزائري إلى إصلاحات شاملة و في جميع المجالات ، حيث يهدف إلى<sup>1</sup>:
- تلبية أحسن احتياجات الاستهلاك الصناعي و العائلي عن طريق الإتاحة المحلية للمواد الأولية المحلية و عن طريق أكثر وفرة للمنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع .
  - تجنيد أكبر حصة من اليد العاملة الوطنية في حلقة الإنتاج ، الاستهلاك ، الدخل .
  - تخفيض الواردات من المنتجات للاستهلاك الواسع ، و التي يمكن أن تحل محلها منتجات محلية .
  - الزيادة المطردة في الصادرات خارج المحروقات للمنتجات المحلية التي تتمتع بالقدرة التنافسية .
  - تغطية اجتماعية جيدة بفعل توسيع القاعدة الإنتاجية للعمال و توزيع جيد للثروة الوطنية .

<sup>1</sup>-محمد راتول، مرجع سابق ، ص ص 333/322 .

- تحسين موارد الميزانية و هو ما ينشأ عنه أنشطة اقتصادية قوية تساهم في بدورها في تغطية الاستثمارات العمومية و خاصة الهياكل القاعدية للدعم الاقتصادي و الاجتماعي.

### المبحث الثاني : أسباب و أهمية تخفيض قيمة الدينار

تعد سياسة تخفيض العملة من أهم السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعات من اختلال مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة بغرض تسوية هذا الاختلال<sup>1</sup>. ولقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، ولكنها رفضت بحجة أن هذه السياسة لا تعود عليها بالنفع لا في صادراتها ولا وارداتها .

### المطلب الأول : أسباب تخفيض قيمة العملة

من الدوافع التي أدت إلى تخفيض قيمة العملة نذكر:

❖ تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية : نقول عن عملة بأنها مقدره أكبر من قيمتها الحقيقية ، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة ، ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عم العجز لمدة طويلة .

❖ الاحتياطات الدولية : تعتبر الاحتياطات الدولية كسبب آخر لتخفيض قيمة الدينار، إذا هي بقيمة سالبة

❖ عجز في ميزان المدفوعات : إن السبب في تخفيض قيمة الدينار الجزائري هو العجز الهيكلي لميزان المدفوعات ، بمعنى أدق العجز في الحسابات الجارية .

---

1-بن الزاوي عبد الرزاق ، أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2011.

- ❖ **التدفق الوطني لرؤوس الأموال:** إن السبب وراء عملية تخفيض الدينار واختلال ميزان المدفوعات هو الحركة البطيئة لرؤوس الأموال الدولية، إن الجزائر بلد محظيلرؤوس الأموال، وهذا يشل حركتها، والتي قد تزيد من عجز الميزان وإبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي .
- ❖ **تدهور أسعار البترول بعد سنة 1986:** والذي انعكس على حجم الصادرات الجزائرية لأنها تعتمد على النفط المسعر بالدولار حيث صاحبه أيضا تدهور في أسعار الدولار.
- ❖ **ارتفاع الديون الخارجية:** لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري .
- ❖ **العجز المالي:** لقد كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية في فترة التسعينات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المديونية العامة التي كان تشكل عائق كبير لأصحاب المال، حيث فضلوا تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج بدلا من استثمارها في الداخل وهذا ما زاد من حدة العجز في الموازنة .
- ❖ **التضخم:** حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما ينتجه من السلع وهذا راجع إلى عملية السحب على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع الأجور بدون مقابل إنتاجي، ورجوع الحكومة إلى بنك الجزائر نتيجة زيادة نفقاتها من خلال الإصدار النقدي من دون مقابل .

#### المطلب الثاني : أهمية تخفيض قيمة الدينار<sup>1</sup>

إن عملية تخفيض قيمة الدينار والتي كانت بداياتها الأولى منذ التسعينات، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي فرض هذه السياسة من أجل إعادة جدولة الديون، والقيام بالتصحيح الهيكلي، ويعود فرض هذه السياسة إلى أهميتها البالغة في التأثير على الوازنة العامة، وتحسين رصيد الميزان التجاري إضافة إلى :

<sup>1</sup>- دحنونخولة، "انعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي دفعة 2012-2013 .

- ✓ تكمن أهمية تخفيض العملة إلى تشجيع الصادرات و خلق المنافسة و التقليل من الاستيراد .
- ✓ التشجيع على تحقيق الاكتفاء الذاتي لتغطية الاحتياجات الداخلية، و تحقيق الإنتاجية ذات الجودة العالية من أجل إمكانية تصديرها و بالتالي خلق ثروة جديدة خارج المحروقات .
- ✓ بتخفيض قيمة العملة الوطنية تصبح الموارد المستوردة أكثر غلاء بالنسبة للساعة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها .
- ✓ استرجاع الميزان التجاري توازنه و ذلك لانخفاض الواردات و ارتفاع الصادرات .
- ✓ عملية تخفيض القيمة تمكن من استرجاع التوازن الخارجي مع تحقيق اقتصاد وظيفي .

### المبحث الثالث: التحليل النظري للميزان التجاري الجزائري

يعتبر الميزان التجاري مؤشر يوضح صحة الاقتصاد في بلد ما بالرغم من أنه ليس بمؤشر مطلق، ولكن يعتمد عليه في أغلب الأحيان لتحليل الوضعية الاقتصادية، حيث يبين حركة التبادل التجاري بين الدولة و العالم الخارجي الذي ينتج عنه تداول العملة الصعبة بحيث تعتبر الصادرات مصدر رئيسي لدخول العملة الأجنبية و منه زيادة الطلب على العملة المحلية، و تعتبر الواردات مصدر لفقدان العملة الأجنبية أي زيادة عرض العملة المحلية، و منه نستخلص أن قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات و الواردات .

### المطلب الأول : تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

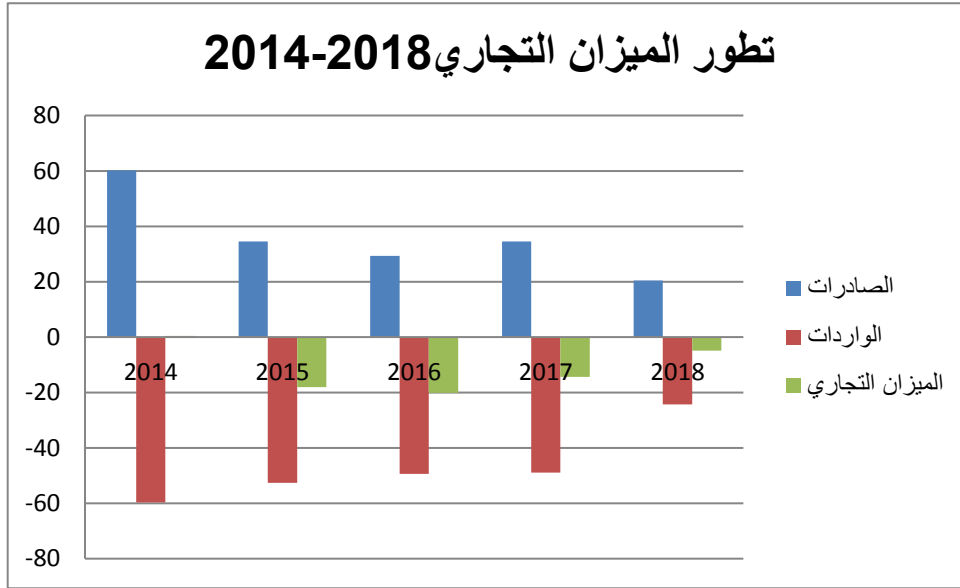
يوضح الجدول المرفق المعاملات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي خلال الفترة 2014-2018 .

الجدول رقم (02-III) : تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2014	60.13	-59.67	0.46
2015	34.57	-52.65	-18.08
2016	29.31	-49.44	-20.13
2017	34.57	-48.94	-14.41
2018	30.68	-24.34	-4.84

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر، و المركز الوطني للإحصاء والإعلام.

الشكل رقم(02-III): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (02) و الشكل رقم (2) نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري يشهد أول عجز له في سنة 2014 منذ سنة 1998 . حيث انتقل الميزان التجاري من شبه متوازن في سنة 2014 إلى عجز قدره

18.08 مليار دولار في سنة 2015 وذلك نتيجة تراجع الصادرات النفطية إثر انخفاض أسعار النفط بحيث

سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية.

أدى التدهور الحاد في سوق النفط إلى تراجع أسعار البترول في سنة 2015 بنسبة 47.1%، إلى عجز في الرصيد

الإجمالي لميزان المدفوعات المقدرب 27.3 مليار دولار، و 27.5 مليار دولار على التوالي.<sup>1</sup>

في سنة 2016، عرف الميزان التجاري عجز قدره 20.13 مليار دولار، بالرغم من تراجع إجمالي الواردات إلا أنه

تفاقم عجز الميزان التجاري ب 2.04 مليار دولار مقابل 18.08 مليار دولار في 2015 و هو ثاني عجز يسجل بعد

18 سنة.<sup>2</sup>

تميزت سنة 2017 بتقلص العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات و التراجع الطفيف للواردات

، حيث تراجع ب 5.96 مليار دولار، منتقلا من 20.13 مليار دولار في سنة 2016 إلى 14.17 مليار دولار في 2017.<sup>3</sup>

تراجع الميزان التجاري لسنة 2018 إلى 4.84 مليار دولار، وارتفاع حجم الصادرات هو دليل قاطع على أن

الجزائر في تبعية مستمرة لقطاع المحروقات ، فتقلص عجز الميزان التجاري هو نتيجة ارتفاع أسعار البترول

من متوسط 52 مليار دولار للبرميل إلى حوالي 75 دولار للبرميل .

---

<sup>1</sup>-Banque d' Algérie ;rapport annuel de la banque ;2015 ;p44.

<sup>2</sup>-Banque d' Algérie ;rapport annuel de la banque ;2016 ;p44.

<sup>3</sup>-Banque d' Algérie ; rapport annuel de la banque ;2017 ;p44.

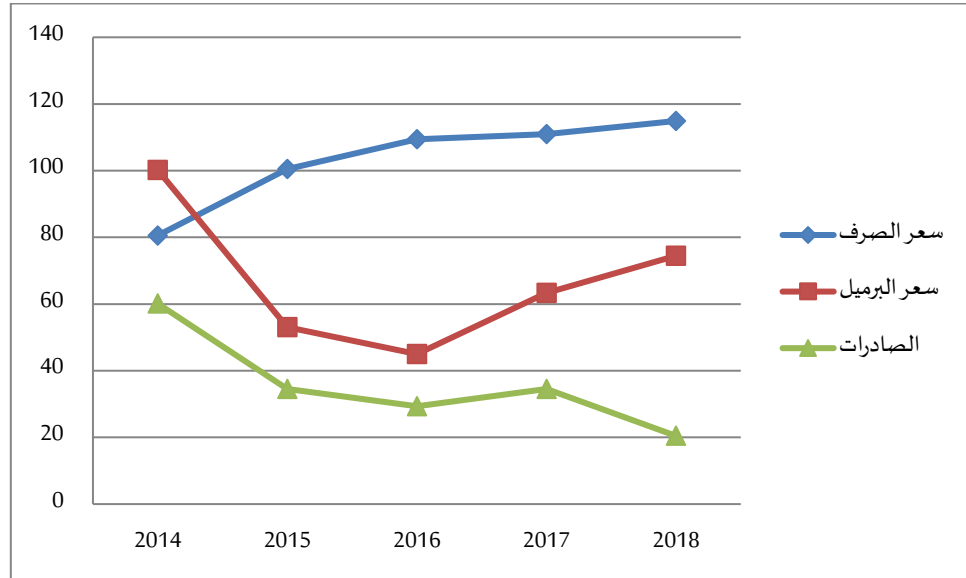
## المطلب الثاني: التحليل الوصفي لأهمية تخفيض سعر الصرف على الصادرات و الواردات

سوف نحاول في هذا المطلب تحليل أهمية تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مكونات الميزان التجاري .

### الفرع الأول : التحليل الوصفي لأهمية تخفيض سعر العملة على الصادرات

الشكل رقم (03-III): تطور سعر الصرف ،سعر البترول ،و الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2014-

2018)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الملحق رقم(01) و الشكل رقم (04) ، فإن الدينار الجزائري في تراجع مستمر خلال السنوات

الخمس الأخيرة من سنة 2014 إلى سنة 2018، حيث أدى تراجع أسعار النفط ،وتفاقم العجز في الميزان

التجاري إلى انخفاض متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.56دينار للدولار الواحد في 2014 إلى

100.46 دينار، أي انخفاض بنسبة 19.81%.

في هذه الفترة تراجع سعر الدينار مقابل الدولار من 78.11 دينار للدولار إلى 86.98 دينار للدولار الواحد، ليصل إلى حوالي 100 دينار للدولار في ديسمبر 2015

خلال هذه السنوات عرفت أسعار البترول انخفاض جد حاد في الأسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل في سنة 2015 ما يقارب 53 مليار دولار، أي تراجع بنسبة 47.1% .

استمر هذا التراجع لينخفض أكثر من ذلك ليصل إلى أدنى مستواه في سنة 2016<sup>1</sup> ب 45 مليار دولار للبرميل، ما أدى هذا إلى تراجع نسبة الواردات إلى 29.31 مليار دولار، وانخفاض قيمة العملة بالنسبة للدولار، وهو ما يعاب على الاقتصاد الوطني كونه يعتمد على سلعة واحدة في صادراتها وهي المحروقات بنسبة تفوق 70% .

نتيجة لذلك انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6% في 2016، وذلك بالرغم من الزيادة المحسوسة في الكميات المصدرة بالفعل، تراجعت صادرات المحروقات من 33.08 مليار دولار في 2015 إلى 27.92 مليار دولار فقط في 2016. في حين عرفت صادرات المحروقات انتعاشا في الثلاثي الرابع من 2016 لتبلغ 8.47 مليار دولار، أي زيادة قدرها 2 مليار دولار مقارنة بالمعدل الثلاثي للثلاثيات الأولى من نفس السنة الذي كان 6.49 مليار دولار<sup>2</sup> .

إن أبرز ما يميز سنة 2017 و بالتحديد في أسواق الصرف، هو الارتفاع المعتبر للأورو مقابل الدولار بنسبة 2.1% و بنسبة 12.3% في المعدل الشهري<sup>3</sup> .

أما بالنسبة للدينار الجزائري، ففي ظرف يتميز بشبه استقرار أسعار صرف الأورو/الدولار، عرف السداسي الثاني من 2016 و 2017 استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملاتين .

<sup>1</sup>-Banque d Algérie ;évolution économique et monétaire en Algérie rapport ;2016 ;p49.

<sup>2</sup>-Banque d Algérie ; évolution économique et monétaire en Algérie rapport ;2016 ;p50.

<sup>3</sup>-Banque d Algérie ;évolution économique et monétaire en Algérie rapport.;2017 ;p52.

مقابل الدولار الأمريكي انخفض سعر الصرف الدينار من 109 دينار للدولار الواحد إلى 110 دينار، أي بانخفاض طفيف قدره 1.4 %، مقابل انخفاض ب 8.2% في السنة السابقة .

أدى الإنعاش في أسعار البترول خلال سنة 2017 إلى تقليص العجز حيث ارتفعت الصادرات من المحروقات من 27.92 مليار دولار في 2016 إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار في 2017 كوتيرة ثلاثية بلغت صادرات المحروقات أعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017 بأى 9.27 مليار دولار مقارنة بالثلاثيات الأخرى من نفس السنة<sup>1</sup> .

عرفت سنة 2018 تحسن أسعار المحروقات حيث ارتفعت إلى 74 دولار للبرميل، التي سمحت بتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

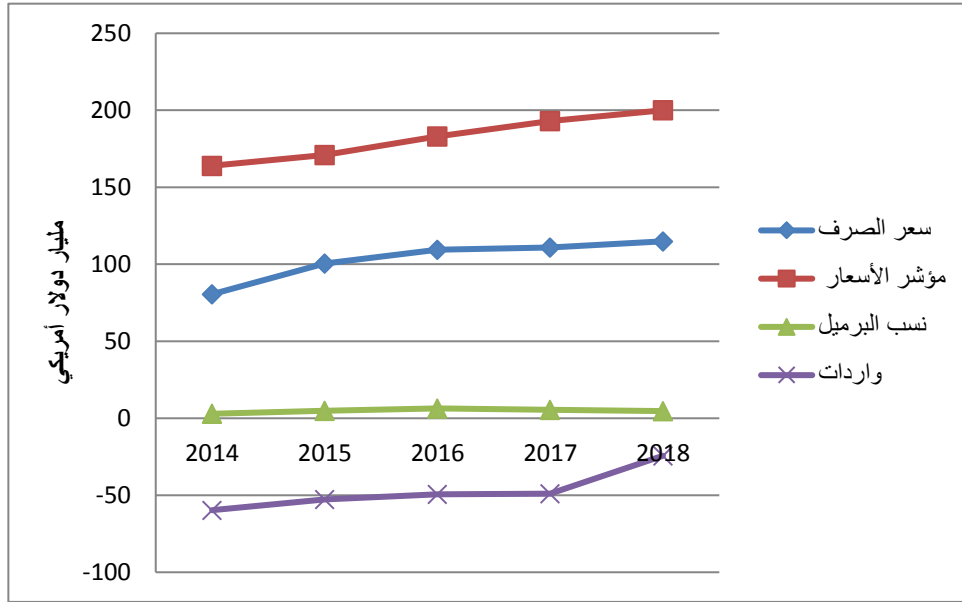
أما فيما يخص سعر الصرف فقد عرف الدولار الأمريكي ارتفاعا حيث تراوح في سنة 2018 ما بين 144 على 115 دولار مقابل دينار الجزائري .

---

<sup>1</sup>-Banqued Algérie évolution économique et monétaire en Algérie ; rapport ;2017 ;p41.

## الفرع الثاني : التحليل الوصفي لتخفيض العملة على الواردات

الشكل رقم (III-4): تطور سعر الصرف مؤشر الأسعار و واردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل رقم (04) و الملحق رقم (02) نلاحظ أن الواردات سجلت انخفاضا في سنة 2014 بقيمة 59.67 مليار دولار حيث كان الدينار الواحد يساوي 80.56 دولار أمريكي لتتخفف قيمته إلى 52.65 في سنة 2015 و من الشكل نلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف يصاحبه ارتفاع مؤشر الاستهلاك، وذلك لأن سعر الصرف هو تطور العملة على المستوى الخارجي، و مؤشر الأسعار هو تطور سعر العملة على المستوى الداخلي .

أما في سنة 2016 و مع الانخفاض المستمر في أسعار البترول، تراجع قيمة الواردات من 49.44 مليار دولار أي انخفاض قدره 3.21 مليار دولار بين سنتي 2015 و 2016.

في سنة 2017 و 2018 استمر الدينار الجزائري في الانخفاض، حيث سجلت الواردات انخفاضا من 48.89 إلى 24.34 مليار دولار و ذلك لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية .

نلاحظ أن مؤشر الأسعار في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري .

كملاحظة عامة فإن ارتفاع في الواردات هو نتيجة انفتاح الأسواق الجزائرية على التجارة الخارجية، أما بالنسبة للصادرات فبقيت مرتبطة بقطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر منها نظرا لغياب التنوع الاقتصادي،

و الصناعة الوطنية .

**المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات**

يؤثر تغير سعر صرف العملة على المعاملات التجارية بنسبة كبيرة ، بمعنى يؤثر على صادرات و واردات الميزان التجاري للدولة ، لهذا سوف نتطرق إلى مدى تأثير ارتفاع و انخفاض قيمة العملة على الصادرات ثم على الواردات

**(1) أولا بالنسبة للصادرات :**

سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات بالاعتماد على معدل النمو.

$$T_c = \frac{N_2 - N_1}{N_1}$$

**Tc: معدل النمو**

**N1: القيمة السابقة**

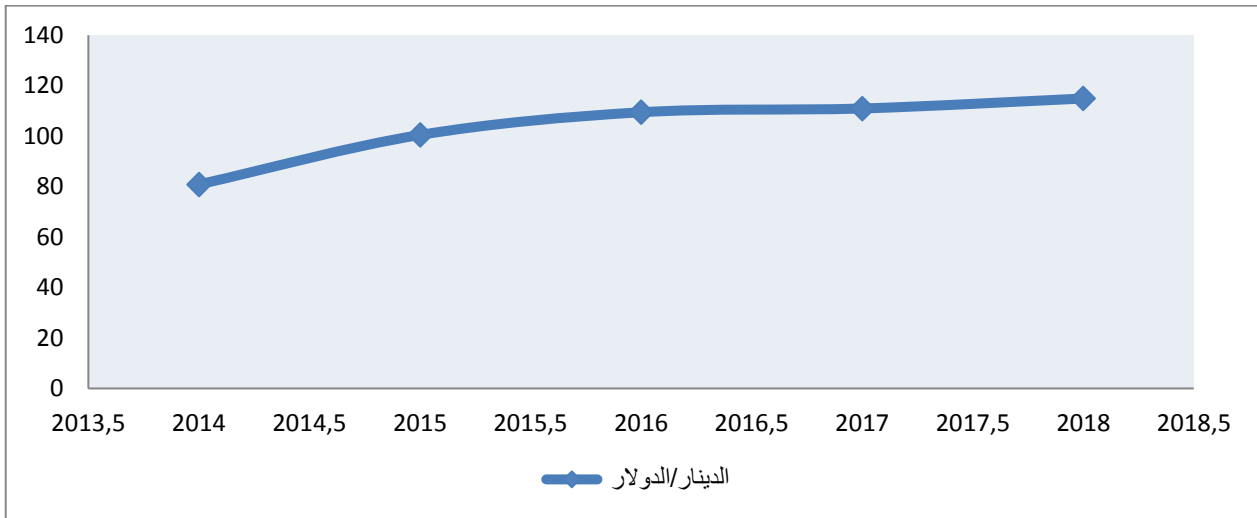
**N2: القيمة الحالية**

الجدول رقم (III-03) : تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات في الفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	60.13	34.57	29.31	34.97	20.46
معدل النمو	0.32	-0.43	-0.15	-0.17	-0.40

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات النشرة الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (III-04): منحنى بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة بالنسبة للصادرات (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل رقم (4) ، و الجدول رقم (3) نلاحظ أن مع انخفاض سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي في سنة 2014، إرتفعت الصادرات بنسبة 60.13 ، ومقارنة بالسنوات الماضية شهد الدينار الجزائري تخفيض ، و ذلك لرفع الصادرات الجزائرية ورفع الطلب الداخلي . إلا أن هذه المرحلة لم تستمر كثيرا حيث تضاعف سعر صرف الدينار الجزائري في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري شيئا فشيئا وتراجعت الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة خاصة في سنة 2016 و السبب هو

الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول وهنا نلاحظ أن الدينار الجزائري يتأثر بنسبة أسعار المحروقات التي تؤثر بدورها في نسبة الصادرات كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مرهون بقطاع المحروقات .

ثانيا : بالنسبة للواردات :

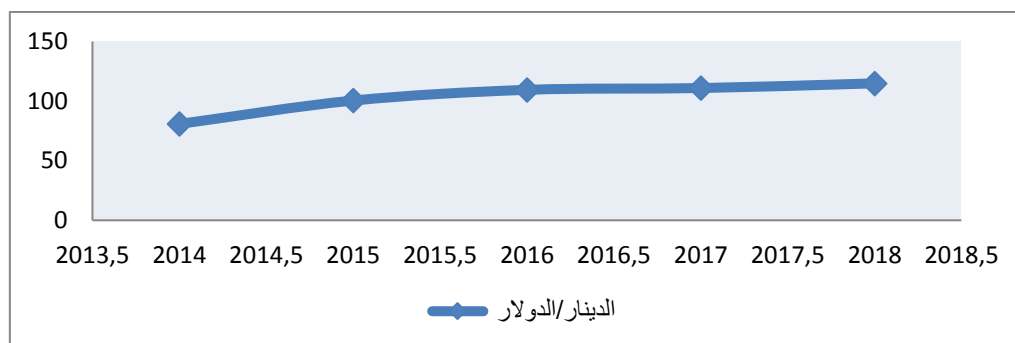
سوف نقوم بدراسة أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات بالاعتماد على معدل النمو.

الجدول رقم(III-04) : تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات في الفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	-59.67	-52.65	-49.44	-48.98	-24.34
معدل النمو	-1.90	0.11	-0.06	-0.009	-0.50

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات النشرة الإحصائية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (III-05) : منحني بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(04) باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل (5) رقم و الجدول(4) رقم نلاحظ أنه، ومع تراجع سعر العملة الوطنية تشهد الواردات الجزائرية تراجع في قيمتها بشكل مستمر حيث نلاحظ كذلك من خلال الشكل السابق رقم و الجدول رقم أن

مؤشر الأسعار في ارتفاع مستمر، ومنه يمكن أن نستنتج أن الارتفاع في سعر الصرف يصاحبه ارتفاع في مؤشر الاستهلاك في السنوات الأخيرة ، وهذا بسبب التضخم الذي تعيشه الجزائر .

### ثالثا : بالنسبة لسعر الصرف

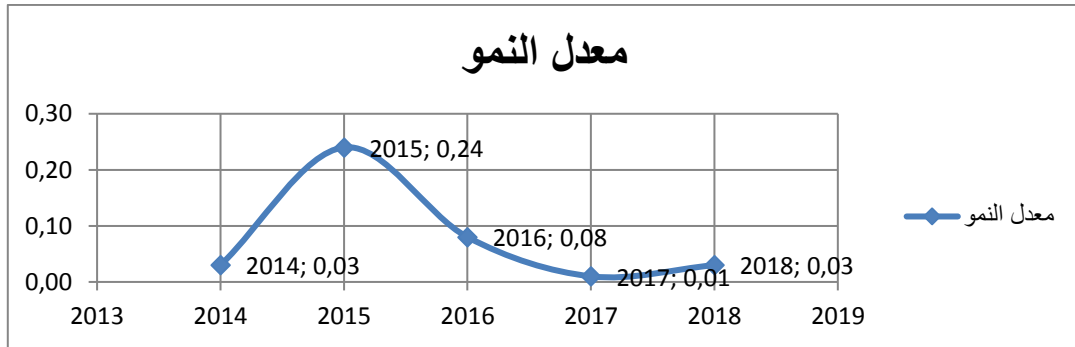
سوف نقوم بدراسة معدل النمو بالنسبة لسعر الصرف .

### الجدول رقم (III-05) : تحليل معدل نمو سعر الصرف

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
سعر الصرف	80.56	100.46	109.46	110.96	114.90
معدل النمو	0.03	0.24	0.08	0.01	0.03

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

### الشكل رقم (III-06) : منحنى بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Excel.

نلاحظ من الشكل رقم (03) الجدول رقم (01) نستخلص أن تخفيض قيمة العملة يؤثر على قيمة الصادرات أكثر من الواردات حيث أن تخفيض قيمة العملة يرفع من الطلب الخارجي ، واستقطاب أكبر جزء من العملة الأجنبية في حين يقلل من قيمة الواردات بسبب رفع العرض الداخلي و الطلب على السلعة المحلية .

## خلاصة الفصل :

تعتبر عملية تخفيض العملة من أهم الإجراءات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على السلطات النقدية على الدولة التي تعاني اختلال في الاقتصاد الوطني ، حيث فتحت سبل التوجه نحو اقتصاد السوق . كانت هذه الفترة جد حساسة ، حيث عرف الميزان التجاري عجز كبير بالنسبة للسنوات الأخيرة .

أما بالنسبة لأهمية تخفيض قيمة العملة فلم يكن له أثر بالغ وذلك نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة ، حيث نجد أن عند تخفيض قيمة العملة ترتفع الصادرات، وذلك نتيجة لزيادة العرض النقدي و انخفاض الطلب على السلع الأجنبية، والعكس صحيح .

إذن نستخلص نظريا أن تخفيض قيمة العملة له تأثير على قيمة الصادرات أكثر من تأثيره على الواردات .

الختامة

## الخاتمة

لسعر الصرف أهمية في الاقتصاد الدولي، و في تفسير كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية، بحيث تظهر سياسة سعر الصرف من خلال كيفية تحديده و معرفة مختلف تغيراته، و تحديد مؤشراتته على المدى الطويل و القصير، بالإضافة إلى العلاقة التبادلية التي تجمع بين سعر الصرف، و ميزان المدفوعات .

وقد تعددت استعمالات سعر الصرف من طرف الدول حسب الغاية الناتجة عن طبيعة الاقتصاد في البلد، وتعد سياسة التخفيض في قيمة العملة المحلية الحل الأمثل، وهو أكثر طريقة منتهجة من قبل الدول النامية لمعالجة الاختلال الذي يعاني منه ميزان المدفوعات، الأمر الذي يتطلب سياسة صرفية مناسبة و ملائمة لاقتصاد هذا البلد .

إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري كانت ذات أهمية على الميزان التجاري لأن الهدف منها هو زيادة الصادرات و تقليل نسبة الواردات، و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة فكانت النتائج لعملية التخفيض سلبية بالنسبة لواردات الميزان التجاري، حيث لم تتأثر بنسبة تخفيض الدينار، أما بالنسبة للصادرات فقد كانت النتائج إيجابية حيث ارتفعت الصادرات الجزائرية بنسبة طردية مع سعر العملة، وهذا هو الهدف من هذه النظرية .

و ما توصلنا إليه أنه هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن ميزان التجاري، إضافة إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول .

## نتائج الدراسة :

الفرضية الأولى غير محققة لأن نظريات سعر الصرف هي لم تفسر سبب ارتفاع ، و انخفاض قيمة العملة، بل فسرت الاختلاف بين أسعار الصرف في الدول ، وذلك بدراسة مختلف التغيرات من التضخم ، وأسعار الفائدة، وتغيرات السوق . . إلخ ، وبالتالي فالفرضية خاطئة .

الفرضية الثانية محققة وذلك أن عملية تخفيض قيمة العملة هو إجراء يفرض من المؤسسات المالية الدولية على الدول ، خاصة النامية منها التي تعاني من التدهور الاقتصادي، لإعادة التصحيح الهيكلي لاقتصادها، وإعادة التوازن لميزان مدفوعات.

## التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث يمكن اقتراح بعض التوصيات :

- يجب الاهتمام بموضوع سعر الصرف وذلك لأهميته البالغة في التأثير على النقد المحلي .
- النهوض بسياسة مالية و نقدية فعالة لرفع قيمة الدينار إلى المستوى المطلوب دوليا .
- النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال خلق التنمية و التخلي عن التبعية المستمرة لقطاع المحروقات .

## آفاق البحث :

- دور سعر الصرف في تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري .
- رسم سياسة فعالة لترشيد استغلال الثروات الطبيعية للبلد .
- رسم سياسة فعالة لإدارة الاحتياطات المالية .

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المراجع والمصادر

### 1. المؤلفات:

- (1) \_ أمين زكي "الاقتصاد الدولي (النظرية و التطبيقات)" ، إثراء لنشر و التوزيع ، 2010.
- (2) \_ الأخضر عزي "إشكالية و أبعاد ميزان المدفوعات الجزائري" ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2018.
- (3) \_ الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ، الجزائر ، 2007.
- (4) \_ حجار بسام "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2003 .
- (5) \_ تومي صالح "مبادئ التحليل الاقتصادي" ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 200.
- (6) \_ سعود جايد مشكور العامري، "المالية الدولية" ، دار الزهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008،
- (7) \_ سمير فخري نعمة "العلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات" ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011.
- (8) \_ شقيري نوري موسى و آخرون "التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية" ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن ، 2012.
- (9) \_ عبد المجيد قدي "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2003.
- (10) \_ عبد الرحمن ، يسري أحمد ، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، مصر ، دون سنة نشر.
- (11) \_ عبد المجيد قدي ، نعمان السعيد ، البعد الدولي للنظام النقدي-برعاية صندوق النقد الدولي - دار البلقيس ، الجزائر ، 2011.

- (12) \_ محمد صالح القرشي "المالية الدولية"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، \_ مجدي محمد شهاب "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- (13) \_ محمد أحمد السيرتي، "التجارة الخارجية"، الدارالجامعة، مصر، 2009.
- (14) \_ محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجى "اقتصاديات الدولية"، دارالجامعة، مصر، 2009.
- (15) \_ موسى سعيد مطرو آخرون، "التمويل الدولي"، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- (16) \_ ميراند زغلول "التجارة الدولية"، بدون دار نشر، مصر، 2010..
- (17) \_ موسى سعيد مطرو آخرون، "التمويل الدولي"، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

## II. الرسائل الجامعية :

- (1) \_ بن بريكة زهرة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007.
- (2) - دحنون خولة "إنعكاسات سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي دفعة 2012-2013.
- (3) \_ زراقة محمد، "أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- (4) \_ صالح أوياية، "أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، عهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، دفعة 2010/2011.

- (5) -- صحراوي سعيد " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص -مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- (6) \_ عبد الجليل هجيرة "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، دفعة 2011/2012،
- (7) \_ نور الدين معروف، "دور سعر الصرف في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2010/2011.

### III. الأوراق البحثية :

- (1) - بن الزاوي عبد الرزاق، أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- (2) \_ "إضاءات مالية مصرفية"، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011.
- (3) - سمية زرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري، مجلة العلوم الإدارية، العدد 2، الأردن، 2009.
- (4) - بريبري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة دولية -دراسة حالة صرف الدينار الجزائري -، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 9، 2011.

### IV. الملتقيات العلمية :

- (1) - محمد راتول، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، الملتقى الوطني: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة شلف الجزائر 14-15/12/2004.

(2) - بلجيلالي أحمد ،شباب سهام ،بطيب عبد الوهاب "تقلبات أسعار النفط و أثرها على الموازنة العامة -دراسة حالة الجزائر"، يوم دراسي بعنوان ن فعالية السياسة المالية في ظل انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان -2016/04/19.

#### V. المجالات العلمية ، والنشريات ، والمؤتمرات العلمية :

- (1) \_ "إضاءات مالية مصرفية " ،نشرة توعوية اقتصادية ،معهد الدراسات المصرفية ،الكويت ،العدد الثاني عشر ،جويلية 2011.
- (2) - بربيري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة دولية -دراسة حالة صرف الدينار الجزائري -،مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،العدد 9، 2011.
- (3) - بن الزاوي عبد الرزاق ،أثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ، 2011 .
- (4) - سمية زيرار وآخرون ،أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري،مجلة العلوم الإدارية ،العدد 2، الأردن ،.2009.

#### VII. التقارير :

(1) -التقارير السنوية لبنك الجزائر :

-Banque d Algérie : Bulletin statistique trimestriel N°29 ;33 ;37 ;41 ;44 ;2014 ;2015 ;2016 ;2017 ;2018

على الموقع

<https://www.bank-of-algeria.dz/>

(2) -الكشوف المالية لبنك الجزائر:

[-https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm)

(3) - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

[-http://www.andi.dz/index.php/ar/?fbclid=IwAR1I9HavJ5WKvWhbqYicoH9n26syJX7yD0b2SI9B4sSSuut7FbmO0QQWxE](http://www.andi.dz/index.php/ar/?fbclid=IwAR1I9HavJ5WKvWhbqYicoH9n26syJX7yD0b2SI9B4sSSuut7FbmO0QQWxE)

الملاحق

الملحق رقم (01) : تغيرات الصادرات من ( 2014-2018 )

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
114,90	110,96	109,46	100,46	80,56	سعر الصرف (الدولار)
74,5	63,3	45	53,1	100,2	سعر البرميل
20,46	34,57	29,31	34,57	60,13	الصادرات

المصدر : Banque d Algérie : Bulletin statistique trimestriel

-N°29;33;37;41;44;2014;2015;2016;2017;2018;pp20,21

- Banque d' Algérie ;rapport annuel de la banque ;2015 ; 2016;2017 ;p44.

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/?fbclid=IwAR1I9HavJ5WKvW/hbqYic-oH9n26syjX7yD0b2SI9B4sSSuut7FbmO0QQWxE>

الملحق رقم (02) : تغيرات الواردات من ( 2014-2018 )

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
114,90	110,96	109,46	100,46	80,56	سعر الصرف (الدولار)
200	193	183	171	164	مؤشر الأسعار
4,69	5,59	6,40	4,78	2,92	نسب التغير
-24,34	-48,98	-49,44	-52,65	-59,67	واردات

-Source : Banque d Algérie : Bulletin statistique trimestriel N°29;33;37;41;44;2014;2015;2016;2017;2018;pp20,21

-Banque d' Algérie ;rapport annuel de la banque ;2015 ; 2016;2017 ;p44.

-EVOLUTION DE LA BALANCE COMMERCIALE DE L'ALGERIE PERIODE: Années 2014-2015

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهمية تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري الذي قامت به الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى سعر الصرف و ميزان المدفوعات.

توصلت الدراسة إلى أن أهمية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، لم يكن له نتائج كبيرة على الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص الصادرات، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على ارتفاع أسعار البترول، التي تخضع لعوامل عالمية خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة، حيث أدت الإجراءات التي طبقتها الجزائر إلى تدهور قيمة العملة وانخفاض قيمتها .

## الكلمات المفتاحية :

سعر الصرف - الميزان التجاري - تخفيض قيمة العملة \_الإقتصاد الوطني .

## Summary:

The aim of this study is to show the importance of devaluation on the Algerian trade balance made by Algeria, by the study of the exchange rate and balance of payments.

The findings show that the importance of devaluation of the Algerian dinar had no significant consequences on the national economy, especially in terms of exports. The Algerian economy is considered a rental economy based on high oil prices, which are subject to global factors outside the scope of the devaluation policy.

**key words :** Exchange rate - trade balance - devaluation - national economy.